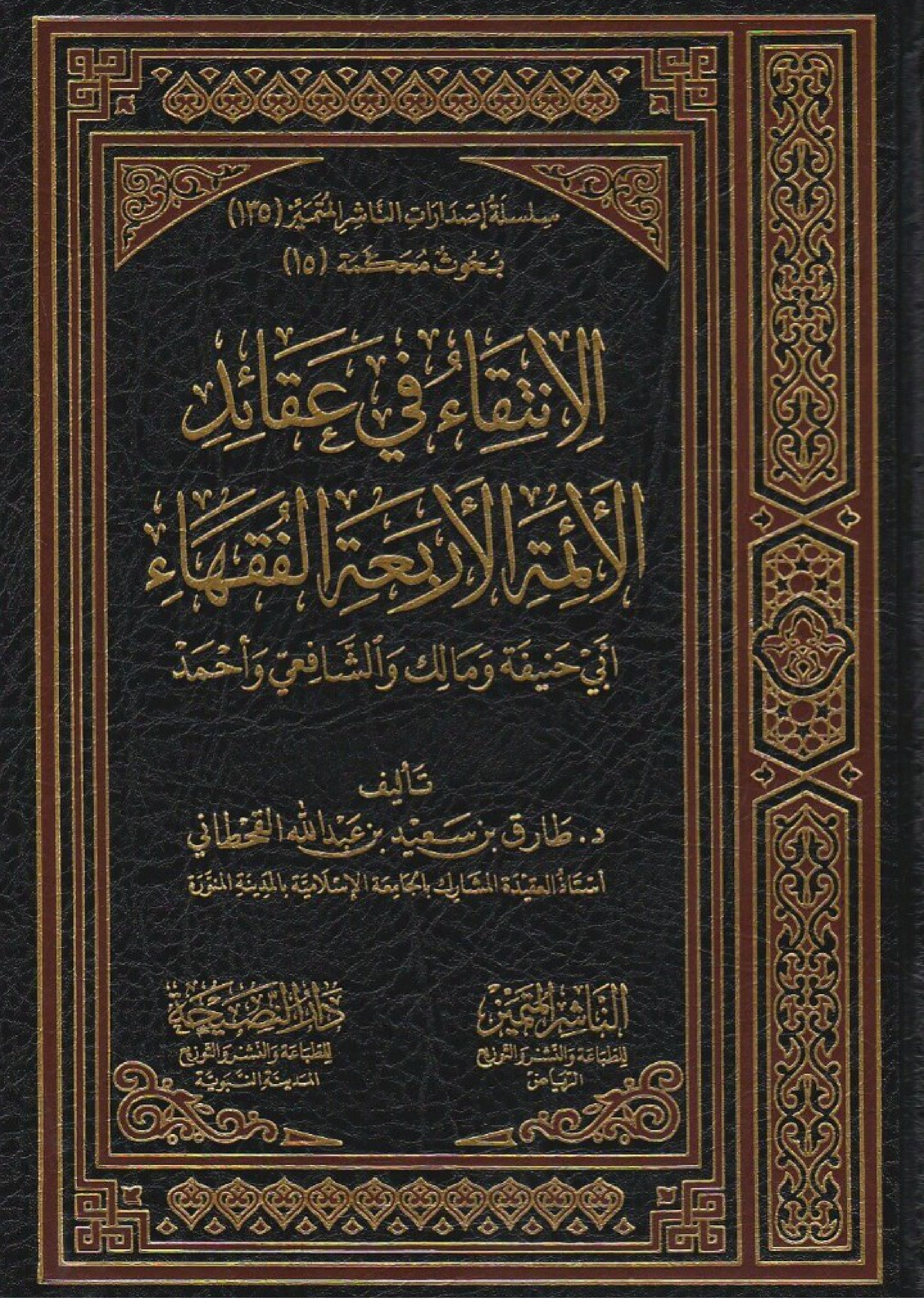
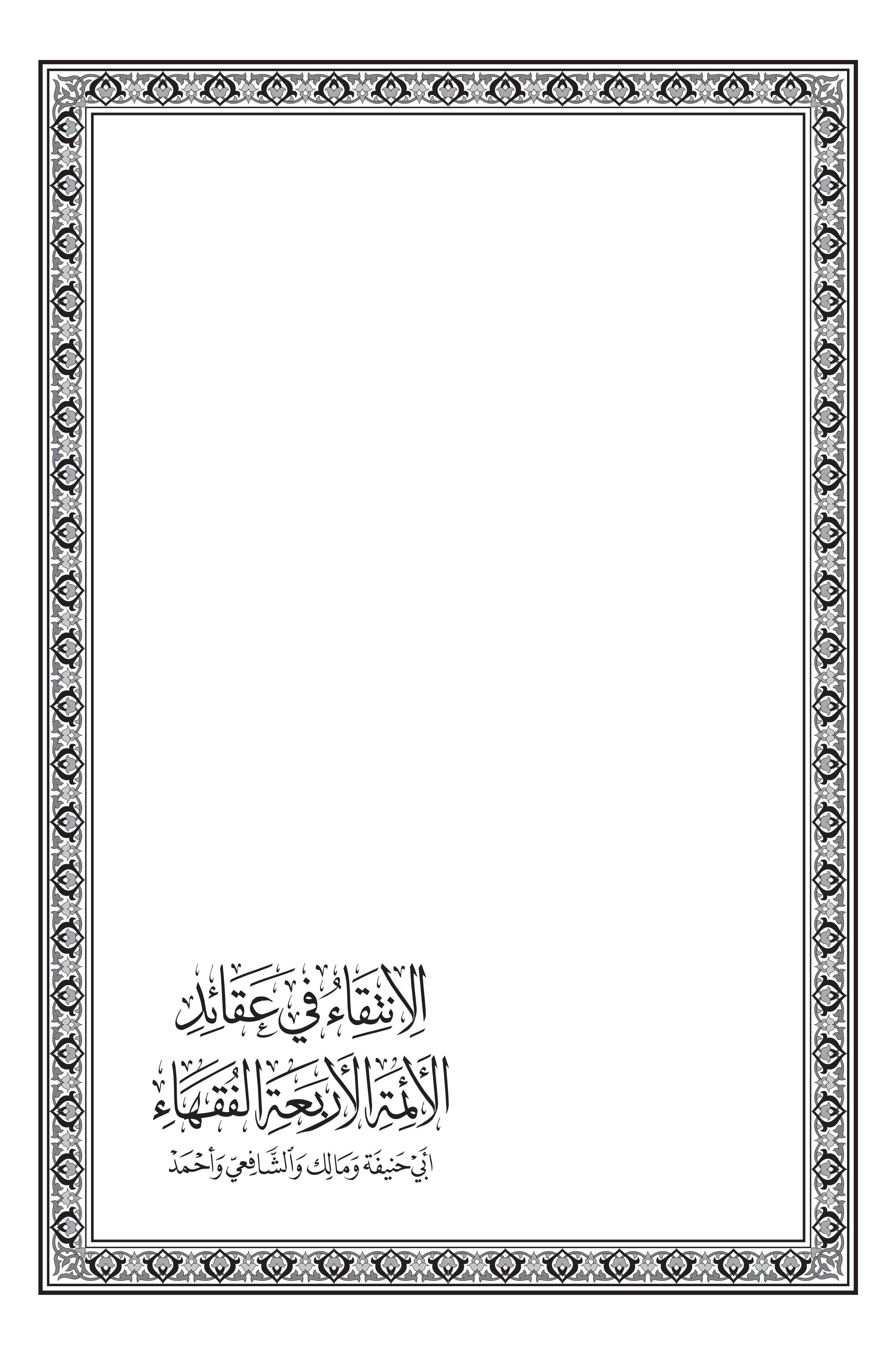
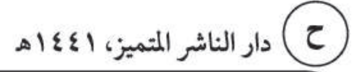

سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٣٥)
بحوث محكمة (١٥)
الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد
تأليف
د. طارق بن سعيد بن عبدالله القحطاني
أستاذ العقيدة المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض
دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية



الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء

أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القحطاني، طارق بن سعيد بن عبدالله

الإنتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء: أبي حذيفة ومالك والشافعي وأحمد./ طارق بن سعيد بن عبدالله القحطاني - الرياض، ١٤٤١هـ

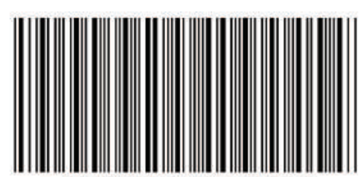
١٣٢ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك ٨-١-٩١٣٥٤-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية ٢- الأئمة الأربعة أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/١٧٢١

رقم الإيداع: ١٤٤١/١٧٢١
ردمك: ٨-١-٩١٣٥٤-٦٠٣-٩٧٨



الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

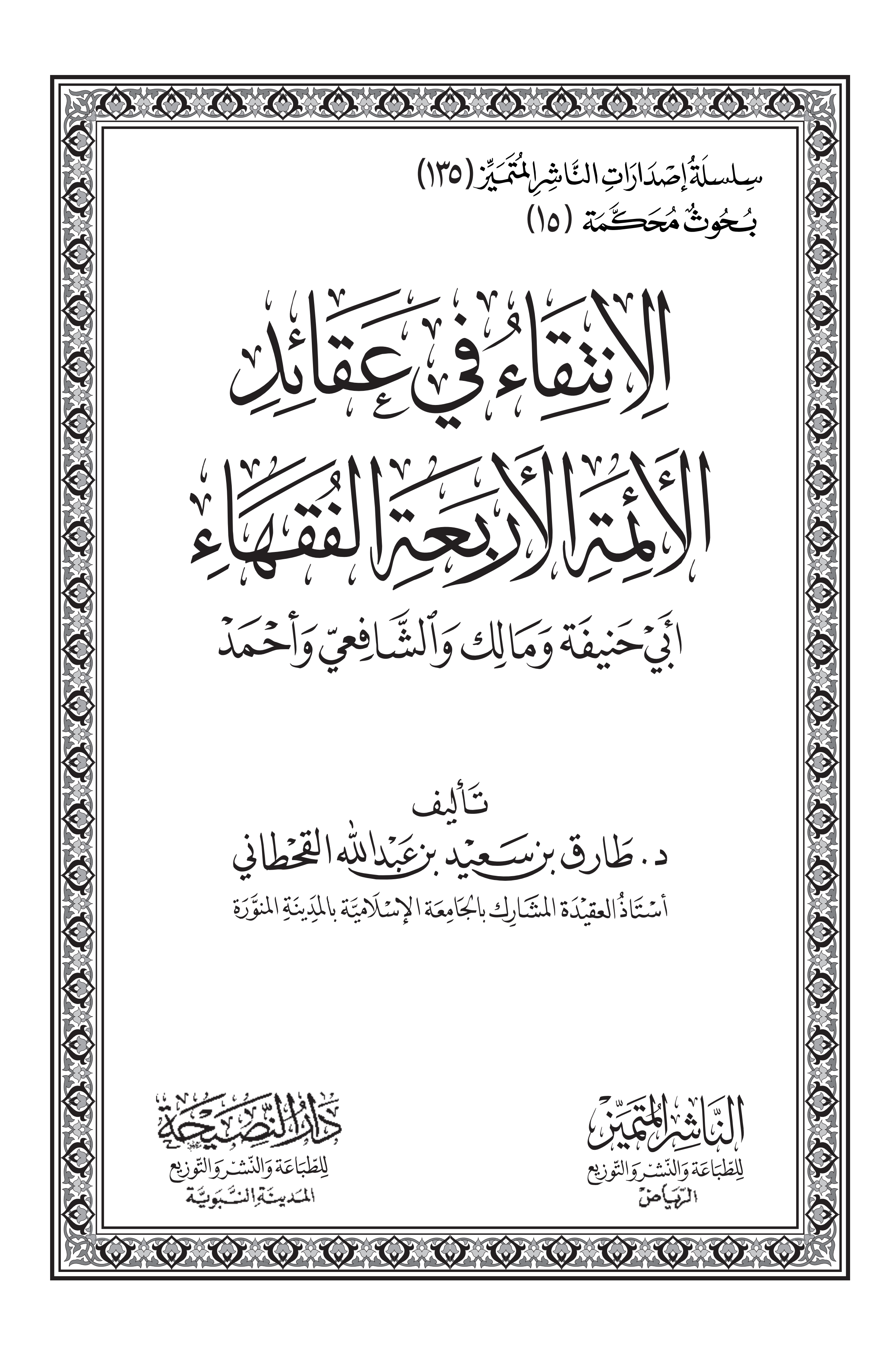
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

الناشر المتميز

المملكة العربية السعودية
الرياض - حي الفلاح
أمام البوابة رقم ٢ لجامعة الإمام
جوال/ ٠٥٠٩٢٢٤٢٤٢
almotmiz1437h@gmail.com

دار النصيحة

المملكة العربية السعودية
المدينة النبوية
أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية
جوال/ ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦
daralnasihaa@gmail.com



سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٣٥)
بحوث محكمة (١٥)

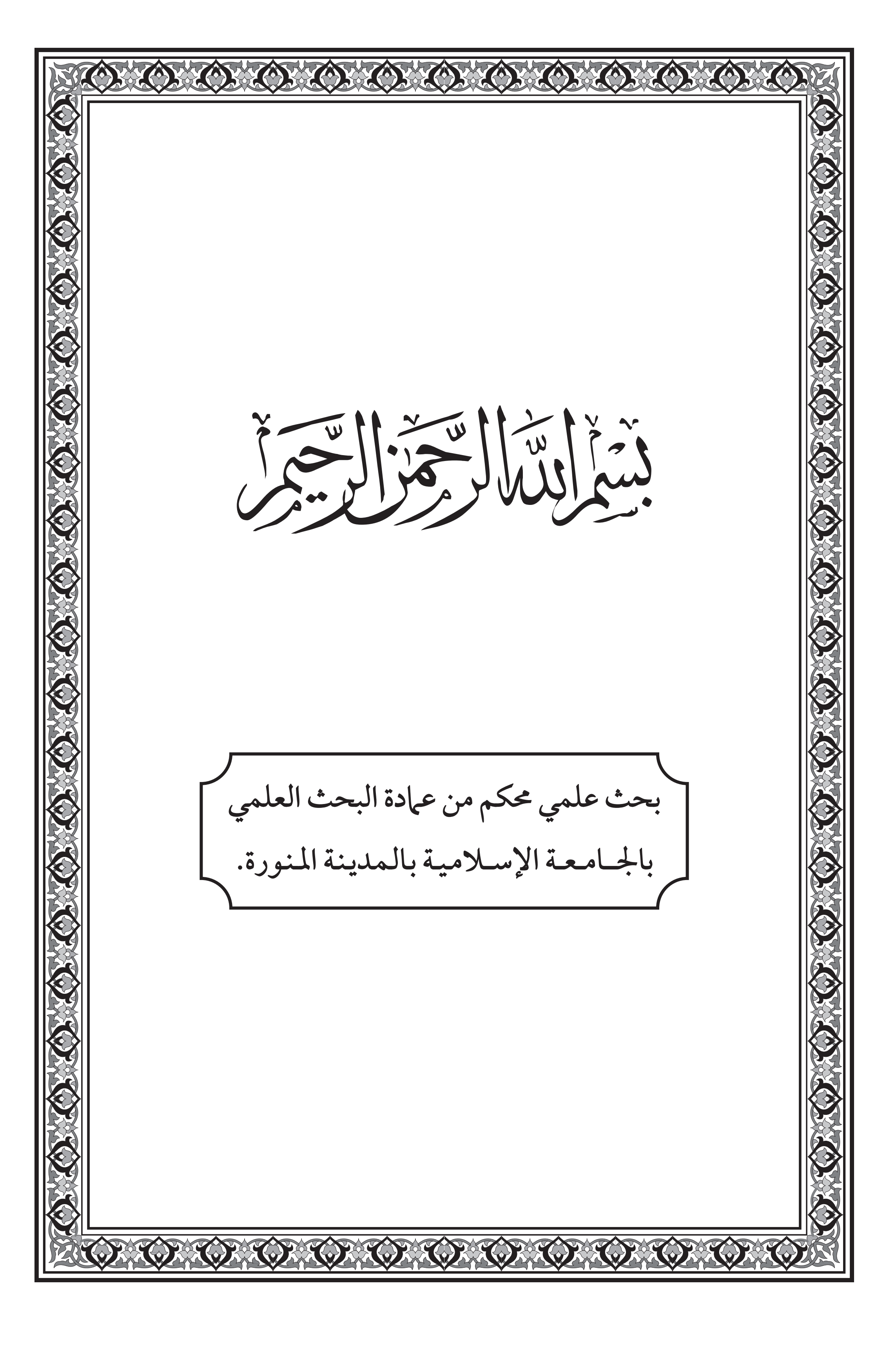
الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء

أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد

تأليف
د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
أستاذ العقيدة المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية

الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض



بحث علمي محكم من عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ للَّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ سيد الأولين والآخرين، والمبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

كما قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أمّا بعد: فالحمد للَّه الذي اصطفى من بستان النبوة الأئمة الهادين، وأقامهم أعلامًا جعل لآثارهم قبولًا في ملة الدين، فكثّر لهم الأتباع والأشياع، وبرّز في تمهيد أقوالهم الأصحاب، فظهرت مذاهب منسوبة لهم: مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، مذاهب في الفقه لا في الاعتقاد؛ إذ كانوا على عقيدة جامعة، فهم وإن اخْتَلَفَت منهم العبارات اتفقت منهم الاعتقادات، ولم يقع منهم خلاف إلا في مسألة الإيمان عند أبي حنيفة -كما سيأتي-.

وفي هذا الكتاب بيان لبعض ما ثبت عنهم من أقوال في أصول الدين، وهي لآلئ متناثرة إما في كُتبٍ لهم، وإما منقولة عنهم بأسانيد أصحابهم، جمعتها لإفادة المسلمين عموما وطلاب الجامعة خاصة في مادة اعتقاد الأئمة الأربعة.

- **أهداف البحث:**

وهدفي من ذلك أُبينه على النحو الآتي :

١- التعريف بالأئمة الأربعة باختصار .

٢- بيان أن مصادر التلقي للأئمة الأربعة هي الكتاب والسنة .

٣- بيان أن اعتقاد الأئمة الأربعة هو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه .

٤- محاولة استيعاب أهم أقوالهم في أبواب العقيدة .

٥- تبرئتهم مما نسب إليهم من رسائل وأقوال للمتكلمين ثبت عنهم بالأسانيد خلافها .

٦- بيان أن هناك من أصحابهم من ينتسب إليهم في المذهب ويخالفهم في أصول الدين .

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

١- أن كثيرًا من الناس يحتاجون إلى بيان عقيدة الأئمة الأربعة الصحيحة .

٢- انتشار المؤلفات الكثيرة لأهل الكلام التي حشو فيها ما يخالف عقائد الأئمة الأربعة ، ونسبوا إليهم أقوالا لا تصح ؛ فكان من المهم بيان مسالكهم وطرقهم فيما نسبوه لهم .

٣- بعد اطلاعي على الدراسات السابقة وجدت أن بعض المسائل تحتاج إلى بحث وتقرير ، وخاصة في مسألة الإمامة وحكم الخروج على الإمام الفاسق .

٤- هناك بعض الرسائل والكتب للأئمة تحتاج إلى تحقيق في نسبتها لهم وتخريج إسنادها والبحث عن مخطوطاتها .

- **الدراسات السابقة:**

سبقني في تناول وبحث أقوال أو فضائل الفقهاء الأربعة علماء وباحثون أجلاء ، أذكر المطبوع منها على النحو الآتي :

١- كتاب منازل الأئمة الأربعة، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم السَّلَمَاسي (٥٥٠هـ).

٢- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ).

٣- فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة، ويليه: فصل في اشتراط حفظ القرآن للمجتهد، وفصل آخر: في مدارك الكراهة، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ).

٤- اعتقاد الأئمة الأربعة، أ. د. محمد بن عبد الرحمن الخميس.

٥- أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، أ. د. ناصر بن عبد اللَّه القفاري.

- **منهج البحث:**

سرت في هذا البحث مستخدمًا لبعض المناهج والأساليب العلمية، وهي على النحو الآتي:

١- المنهج الاستقرائي، وذلك بقراءة أقوال الأئمة وانتقاء المناسب منها.

٢- المنهج الاستنباطي، وذلك في استنباط وجه الشاهد من الأقوال المنقولة.

٣- استخدمت المنهج التحليلي في بعض المسائل.

٤- سلكت في هذا البحث منهجًا متوسطًا يميل إلى الاختصار والإيجاز، فبدأت البحث بمدخل تعريفي، ثم عرّفت بترجمة مختصرة لكل إمام، وأبرز شيوخه وتلاميذه، مع عرض لأهم كتبه وما يصح نسبته له منها، ثم تكلمت عن مسألة انتساب المتكلمين للأئمة، بعدها نقلت أقوال كل إمام على حدة، ثم وضعت خاتمة ونتائج للبحث.

- **خطة البحث:**

هذا وقد قسمت الكتاب على النحو الآتي :

- **مدخل تمهيدي :**

- **المطلب الأول :** تعريف الاعتقاد .

- **المطلب الثاني :** التعريف بالأئمة الأربعة .

- **المطلب الثالث :** مصادر التلقي عند الأئمة الأربعة وموافقتهم لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم .

- **المطلب الرابع :** انتساب أهل الكلام للأئمة الأربعة .

- **الفصل الأول : عقيد الإمام أبي حنيفة .**

- **المبحث الأول :** عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان باللَّه .

- **المطلب الأول :** أقواله في تقسيم التوحيد .

- **المطلب الثاني :** أقواله في التوحيد .

- **المبحث الثاني :** أقوال أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان .

- **المبحث الثالث :** أقوال أبي حنيفة في مسائل الإيمان .

- **المبحث الرابع :** أقوال أبي حنيفة في الصحابة والإمامة .

- **الفصل الثاني : عقيدة الإمام مالك .**

- **المبحث الأول :** عقيدة الإمام مالك في الإيمان باللَّه .

- **المطلب الأول :** قوله في التوحيد .

- **المطلب الثاني :** أقواله في توحيد الصفات

- **المبحث الثاني :** أقوال مالك في بقية أركان الإيمان .

- **المبحث الثالث :** أقوال مالك في مسائل الإيمان .

- **المبحث الرابع** : أقوال مالك في الصحابة والإمامة .
  - **المطلب الأول** : أقوال مالك في الصحابة .
  - **المطلب الثاني** : أقوال مالك في الإمامة .
- **الفصل الثالث** : **عقيدة الإمام الشافعي .**
- **المبحث الأول** : عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان باللَّه .
  - **المطلب الأول** : قوله في التوحيد .
  - **المطلب الثاني** : أقواله في إثبات الصفات
- **المبحث الثاني** : أقوال الشافعي في بقية أركان الإيمان .
- **المبحث الثالث** : أقوال الشافعي في مسائل الإيمان .
- **المبحث الرابع** : أقوال الشافعي في الصحابة والإمامة .
  - **المطلب الأول** : أقوال الشافعي في الصحابة .
  - **المطلب الثاني** : أقوال الشافعي في الإمامة .
- **الفصل الرابع** : **عقيدة الإمام أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ .
- **المبحث الأول** : عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان باللَّه .
  - **المطلب الأول** : قوله في التوحيد .
  - **المطلب الثاني** : أقواله في إثبات الصفات
- **المبحث الثاني** : أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان .
- **المبحث الثالث** : أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان .
- المبحث الرابع : أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة .
  - **المطلب الأول** : أقوال الإمام أحمد في الصحابة .
  - **المطلب الثاني** : أقوال الإمام أحمد في الإمامة .

وبعد: فهذا جهد المُقل، اجتهدت فيه لجمع بعض مقالات الأئمة الأربعة في كتاب واحد، أسأل اللَّه أن يجعل له القبول، وينفع به كل ناظر فيه بعين الاستفادة، وأن يغفر لي كل خطأ فيه مُتأتٍ عن ذهول، أو سبق قلم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه الكرام.

طارق بن سعيد بن عبد اللَّه آل دبيس القحطاني



مدخل تمهيدي

■ المطلب الأول: تعريف الاعتقاد.

أولًا: تعريف العقيدة لغة:

ترجع كلمة العقيدة إلى الجذر الثلاثي: (عقد)، والعقد: هو نقيض الحل، ومنه عُقْدَة النكاح، واليمين، وعقد البيع، وعقد العهد، قال اللَّه ﷻ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة من الآية: ٢٣٥].

وباختصار كلمة (عقد) في اللغة تدل على عدة معانٍ منها: الجمع، والربط، وشدة القرب، واللزوم، والإحكام، والتأكد، والاستيثاق، والإبرام، واليقين، والجزم، والعزم، والتَّوثقُ، والعهد، والتماسُك، والمُراصّةُ، التصميم، والصّلابة[١].

ثانيًا: تعريف الاعتقاد اصطلاحًا:

الاعتقاد هو: (الإيمان الجازم باللَّه -تعالى- وبما يجب له من التوحيد، والإيمان بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّه، وبما يلحق بها أو يتفرع منها مما هو من أصول الدين)[٢]، وهناك تعريفات أخرى قريبة من هذا التعريف لكن لا مجال هنا لذكرها[٣].

---

(١) ينظر: كتاب العين (١ / ١٤٠) تهذيب اللغة (١ / ١٣٤) لسان العرب (٣/ ٢٩٦) الأفعال (٢/ ٣٤٢) مختار الصحاح (١/ ١٨٦) المعجم الوسيط (٢ / ٦١٤) المصباح المنير للحموي (٢/ ٤٢١).

(٢) ينظر: العقيدة الصحيحة وما يضادها، الشيخ ابن باز (ص: ٣- ٤) تسهيل العقيدة الإسلامية، الجبرين (ص: ١)

(٣) ينظر للاستزادة: العقيدة الإسلامية وتاريخها، د. محمد أمان الجامي (ص: ٩) مباحث في عقيدة=

وتطلق اسم العقيدة على ما يدين به الإنسان جازما بصحته[١]، **فهي بذلك يجب أن تكون مختصة بالقضايا العلمية، أو القلبية، أو الغيبية، أو القطعية، أو الجازمة، أو الحق البديهية.**

وبهذا لا يصح أن نطلق على العقيدة المسميات الآتية:

١- فكر[٢]؛ لأن العقيدة وحي وليست أفكارًا من نتاج العقل البشري، وقواعدها وأصولها ثابتة لا تقبل الزيادة والنقصان، كما أن مصطلحاتها محددة المعالم واضحة الدلالة[٣].

٢- تصور[٤]؛ لأنه أيضًا نتاج بشري عقلي مبني على الفكر والخيال لا جزم فيه، وغير معصوم، وهو يحتاج لتصور الشيء في العقل، فلا يصلح إذن أن يكون مجاله في علم الغيب الذي هو من أهم خصائص العقيدة[٥].

٣- أيديلوجية؛ لأنها أولًا كلمة أعجمية غير شرعية، وثانيًا هي بمعنى الفكرة أو

= أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل (ص: ٤) التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل (ص: ٩) المدخل لدراسة العقيدة، البريكان (ص: ١٢- ١٤) موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة (٤/ ٢٠٩٠) توضيح العقيدة الإسلامية، د. أحمد القصير (ص: ٨) المختصر في العقيدة، أ.د خالد المشيقح (ص: ١٦) خلاصة المعتمد وبداية المختص بفن المعتقد، أ.د لطف اللَّه خوجه (ص: ٢٥) المطالب المفيدة في مسائل العقيدة (١/ ٢٨- ٣٠).

(١) ينظر مقدمة في علم السلف (ص: ٩).

(٢) **الْفِكْرَةُ**: قوّة مطرقة للعلم إلى المعلوم، والتَّفَكُّرُ: جولان تلك القوّة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقال إلا فيما يمكن أن يحصل له صورة في القلب. ينظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٦٤٣).

(٣) ينظر: ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود بن سعد العتيبي (ص: ٥٤).

(٤) التصور مصطلح منطقي، يعني: حصول صورة الشيء في العقل. أو هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات، ينظر: التعريفات (ص: ٥٩) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ١٢، ٤٥٥).

(٥) ينظر للاستزادة في إبطال الأخطاء فيه: الرد على المنطقيين (ص: ٦١).

مجموعة أفكار في موضوع الحياة البشرية وتنظيمها[١].

٤- علم الكلام[٢]، لأنه يثبت العقائد -بزعمهم- بطرق عقلية مستمدة من المنطق الأرسطي (الصوري)، وقد يطلقون عليه: علم التوحيد، وعلم أصول الدين، وهذا خطأ وتسمية غير صحيحة[٣].

٥- فلسفة إسلامية[٤]؛ لأن الفلسفة في الأصل لا مكان للجزم فيها، وهذا يخالف العقيدة التي تقوم على الجزم واليقين، فالفلسفة نظر عقلي متحرر من الوحي -بزعمهم-.

٦- وقد يطلقون على العقيدة: الميتافيزيقا أو (ما بعد الطبيعة) أو (ما وراء الغيب)، أو (فلسفة الإلهيات)[٥]، وهذه المصطلحات متفرّعة أو من أقسام الفلسفة، أو من باب إطلاق الجزء على الكل، فهي تأخذ حكم الفلسفة في مفارقتها لمفهوم العقيدة.

---

(١) ينظر: معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ترجمة: خليل راشد الجيّوسي (ص: ٦٢) معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، د. الدكتور: ف. عبد الرحيم، (ص: ٤٤).

(٢) علم الكلام هو: ما أحدثه المتكلّمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء الكتاب والسنة به، وقد تنوعت عبارات السلف في التحذير عن الكلام وأهله، لما يفضي إليه من الشّبهات والشّكوك. ينظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ١١١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٤) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص: ٩٥)

(٣) ينظر: الاعتصام للشاطبي، ط: دار ابن الجوزي (١/ ٤٨) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (١/ ٣٩).

(٤) **الفلسفة**: كلمة معرَّبة عن اليونانية، مركبة من كلمتين هما: فيلو، أو فيلا ومعناهما: المحبة، أو الإيثار، والكلمة الثانية: سوفيس، أو سوفيا ومعناهما: الحكمة، فتكون (محب الحكمة). **أما الفلسفة الإسلامية**، فهي: فلسفة أرسطاليسية ممزوجة بالأفلاطونية المحدثة أحيانا، وبالأفلاطونية أحيانا الأخرى، أو محاولة التوفيق بين مختلف المذاهب اليونانية وبين الإسلام. ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (٢/ ١٦٠) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (١/ ٣٨).

(٥) ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (١/ ٣٠٠).

■ المطلب الثاني: التعريف بالأئمة الأربعة.

أولًا: الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٥٠هـ).

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زَوْطَى[١] التَّيْمِيُّ، الخزّاز الكوفيُّ، مولى بني تَيْم اللَّهِ بن ثَعْلَبَةَ، وُلد: سنة ثمانين، وأدرك صغار الصحابة، ورأى: أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم[٢].

قال عنه أبو زكريا السَّلَمَاسي (٥٥٠هـ): (سيد الفقهاء في عصره، ورأس العلماء في مصره، له البيان في علم الشرع والدين. . .)[٣].

أشهر شيوخه: حماد بن أبي سليمان (١٢٠هـ)، عطاء بن أبي رباح (١٢٦هـ)، عدي بن ثابت الأنصاري (١١٦هـ)، قتادة بن دعامة السدوسي البصري (١٢٦هـ)، محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني (١٣٠هـ)، نافع مولى ابن عمر (١١٧هـ).

أشهر تلاميذه: جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (١٨٨هـ)، أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم (١٨٣هـ)، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٨٩هـ)، عبد اللَّه بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي (١٨١هـ)، زُفر بن الهُذيل بن قيس العنبري (١٥٨هـ)[٤].

---

(١) وورد في ضبطه بضم الزاي (زُوطى) على وزن (موسى)، ولعل الصواب بالفتح (زَوطى) كما هو مثبت أعلاه، على وزن (سلمى)، وهو ضبط صاحب القاموس (ص: ٦٦٩)، وذكره الصالحي في عقود الجُمان (ص: ٣٦)، وهذا ما رجحه شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد في درسه: شرح الموطأ في المسجد النبوي بتاريخ (١- ٦- ١٤٤١هـ).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠) مناقب الإمام أبي حنيفة (ص: ١٤).

(٣) ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ١٦١)، وينظر في ذكر من أثنى عليه: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر (ص: ١٣٧- ١٤٩) ط مكتبة القدسي، وتاريخ بغداد (١٥/ ٤٥٩- ٤٦٣) ط دار الغرب الإسلامي.

(٤) ينظر: منازل الأئمة الأربع (ص: ١٦٣) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ٣٩٠)، وتبيض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة، السيوطي (ص: ٣٩- ١٠٠).

أشهر مؤلفاته:

١- الفقه الأكبر[١].

هناك روايتان للكتاب، وهما:

الأولى: رواية حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت -ابن المصنف- (١٧٦هـ).

الثانية: رواية أبي مطيع البلخي الحكم بن عبد اللَّه (١٩٩هـ)، ويسمى أحيانًا: (الفقه الأبسط) تمييزًا لرواية للرواية الأولى رواية حماد.

وتحقيق القول في الحُكم على هاتين الروايتين: أن الرواية الأولى -رواية حماد عن أبيه أبي حنيفة- فراويها وهو حماد بن أبي حنيفة ضعّفه بعض المحدثين[٢] لكن؛ لملاصقته لأبيه يقوى[٣]؛ وبذلك هي في الجملة مقبولة مع عدم القطع بنسبتها للإمام أبي حنيفة؛ لكن إذا كان الكلام موافقا لما قرره الإمام الطحاوي في عقيدته فإنه يقبل.

أما إذا كان غير موافق فلا يقبل، فمثلًا في هذه الرواية بعض المخالفات العقدية التي تخالف ما ثبت عن أبي حنيفة، فيحكم عليها أنها: ليست من وضعه، بل من الأقوال المدخلة من أتباعه الذين وقعوا في البدع[٤]، ويؤكد ذلك أنه جاء فيها بعض أقوال أهل البدع من ذلك: قوله: (واللَّه -تعالى- يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة)[٥].

---

(١) الكتاب يوجد له نسخة خطية بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة محفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٣٤)، وطبع دراسة وشرحًا للروايتين دون تحقيق من: أ. د محمد بن عبد الرحمن الخميس مكتبة الرشد، ط الثانية: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، وقبله طبع مع شرح ملا علي قاري الحنفي (١٠٠١هـ) بدار الكتب العربية بمصر، بدون تاريخ طبع.

(٢) ضعّفه ابن عَدِي، وغيره من قبل حفظه. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠) لسان الميزان (٢/ ٣٤٦).

(٣) للاستزادة حول هذه المسألة راجع كلام أ. د محمد بن عبد الرحمن الخميس في دراسته للكتاب (ص: ٦٢- ٦٨).

(٤) كأسد بن عمرو البجلي، أبو المنذر، قال عنه ابن حبان: (كان يسوي الحديث على مذاهبهم). المجروحين لابن حبان (١/ ١٨٠).

(٥) الفقه الأكبر مع شرح الخميس (ص: ١٨١).

وهذا مبني على القول بالكلام النفسي؛ الذي لم يكن معروفا في زمن أبي حنيفة المتوفى (١٥٠هـ) بل ظهر بعده بزمن.

ومن الأقوال المدخولة في رواية حماد قوله: (كلام اللَّه -تعالى- غير مخلوق وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حد له ولا ضد له، ولا ند له ولا مثل له)[١]. فهذه عبارات لم تكن دارجة ولا معروفة في زمنه.

أما الرواية الثانية (الفقه الأبسط): وهي رواية أبي مطيع البلخي (١٩٩هـ)، فهي تختلف عن الرواية الأولى -رواية حماد عن أبيه أبي حنيفة-، كونها عبارة عن أجوبة مفصلة لأسئلة أبي مطيع البلخي، أما رواية حماد فهي عرض مجمل لمسائل أصول الدين. والذي يظهر أنها ليست من تأليف أبي حنيفة مباشرة، بل من تأليف تلميذه جمع فيها أمالي أبي حنيفة، ويؤكد ذلك أن الإمام الذهبي نسب كتاب الفقه الأكبر لأبي مطيع البلخي ولم ينسبه لأبي حنيفة[٢]، وكذلك الصفدي (٧٦٤هـ)[٣].

ثم إن أبا مطيع البلخي ضعّفه العلماء[٤].

٢- وصية أبي حنيفة[٥].

وهي رسالة مختصرة ذكر فيها جملة من مسائل الاعتقاد: كالإيمان، والقدر، وبعض الصفات مثل الاستواء، والقرآن، والإيمان بالبعث، وفيها مخالفات عقدية

---

(١) المصدر السابق (ص: ١٧٣).

(٢) حيث قال: (وبلغنا عن أبي مُطِيع الحكم بن عبد اللَّه الْبَلْخِي صاحب الفقه الأكبر) العلو للعلي الغفار (ص: ١٣٤)

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات (١٣/ ٧٠).

(٤) ينظر: المجروحين لابن حبان (١/ ٢٥٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٠٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥٧٥) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص: ١٠٢) لسان الميزان (٣/ ٢٤٨).

(٥) وهي مطبوعة عن ثلاث نسخ خطية بتحقيق: أبي معاذ محمد بن عبد الحي عوينة، دار ابن حزم، ط الأولى: ١٤١٨هـ.

مشابهة لما تقدم في صفة الكلام[١]، وهي لا تصح نسبتها إلى أبي حنيفة.

وقد وقفت على وصيّتين منسوبتين إلى أبي حنيفة وهما[٢]:

الأولى: لابنه حماد (١٧٩هـ)، وفيها يأمره بالتقوى، وعبادة اللَّه، والإكثار من ذكر اللَّه، وحسن التعامل مع الناس، والحث على التمسك بمذهب أهل السنة والجماعة، واجتناب أهل الجهالة، ثم أمره بأن يكون بين الخوف والرجاء في حال الصحة، وبحسن الظن وغلبة الرجاء عند الموت.

والثانية: لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي البصري (١٨٩هـ)، وهي عبارة عن وصايا عامة في الأخلاق والتعامل مع الناس ومن خالفه.

وهناك رسائل أخرى تنسب للإمام لا مجال لذكرها هنا بتوسع، لكن أذكرها باختصار:

- رسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي -قاضي البصرة- (١٤٣هـ)[٣]، وهي مختصرة وسبب كتابتها، قيل: إن عثمان البتي لما جاءه الخبر أن أبا حنيفة يرى الإرجاء شق عليه ذلك فكتبها، فرد عليه أبو حنيفة ينفي عن نفسه الإرجاء، وهي لا تثبت من جهة صحة سندها[٤].

- العالم والمتعلم[٥]، لا تصح نسبتها إلى أبي حنيفة، ويقال إنما هي لأبي مقاتل حفص بن سليمان، وهي رسالة يجيب فيها الإمام أبو حنيفة عن أسئلة أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي، وهذه الرسالة جاء فيها مسائل تخالف ما ثبت عن

---

(١) ينظر: الوصية (ص: ٤١- ٤٢).

(٢) وهما نسختان خطيتان بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة محفوظة في المجموع (٩٥٣٣/ ٣).

(٣) وهي مطبوعة مع رسالة العالم والمتعلم بتحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ط: ١٣٦٨هـ.

(٤) ينظر للاستزادة: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، الخميِّس (ص: ١٣٤- ١٣٨، ١٤٠).

(٥) وهي مطبوعة -كما تقدم- الهامش قبل السابق.

أبي حنيفة: كتعظيمه لعلم الكلام، واستعمال القياس في العقيدة، والقول بأن الإيمان في القلب دون الإقرار باللسان[١].

ثانيًا: الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ (١٧٩هـ).

إمام دار الهجرة، وعالم المدينة، أبو عبد اللَّه مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي[٢]. نشأ في أسرة علم، أذكر منهم ما يلي:

- أبوه: أنس من تابعي التابعين، أحد رواة الحديث، روى عنه ابنه مالك.

- جدّه: مالك من كبار التابعين، يروي عن جمع من الصحابة.

- جدّه الثاني -جد أبيه-: أبو عامر بن عمرو، صحابي جليل شهد المغازي كلها ما عدا بدرًا[٣].

- أخوه: النضر بن أنس جَدّ في طلب العلم[٤].

- أعمامه، منهم:

- نافع أبو سهيل المدني[٥] -يروي عن أبيه، خرّج له البخاري ومسلم وغيرهما- ومن أشهر الأحاديث التي رواها في الصحيحين، حديث أبي هريرة: «**آية المنافق ثلاثة**»[٦].

---

(١) ينظر للاستزادة: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، الخميِّس (ص: ١١٥- ١٤٤).

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء (ص: ٦٨) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١٠٤)- (٢/ ١٦٩) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٥) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي (ص١٧).

(٣) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٣) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ١٨٣)، وفيات الأعيان (٤/ ١٣٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧/ ٩١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٤٨) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي (ص٢٠).

(٤) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١٣١).

(٥) ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: ٢١١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب: من أمر بإنجاز الوعد (٢٦٨٢)، ومسلم، كتاب=

- أويس[١]، وقد خرّج له أحمد في مسنده[٢].

- الربيع، ترجم له جمع من العلماء[٣].

أشهر شيوخه:

١- ربيعة بن أبي عبد الرحمن، التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المشهور بربيعة الرأي (١٣٦هـ).

٢- محمد بن مسلم بن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن شهاب الزهري (**١٢٤هـ**)، الإمام المشهور، وقد أكثر الإمام مالك من ملازمته.

٣- نافع مولى ابن عمر، أبو عبد اللَّه المدني (**١١٧هـ**)، وسنده عن ابن عمر من أصح الأسانيد، وإذا اتصل بالسند الشافعي، سُميت سلسلة الذهب.

٤- ابن هُرمز، عبد اللَّه بن يزيد المخزومي، المدني، المقرئ، الأعور (**١٤٨هـ**) أكثر من ملازمته وتأثر به كثيرًا[٤].

أشهر تلامذته:

تتلمذ عليه وروى عنه جمع من العلماء والمحدثين، فقد نقل السيوطي عن الخطيب البغدادي (**٤٦٣هـ**) أن عِدّتهم (**٩٨٣**)، ألف رجل إلا سبعة عشر[٥].

ومن أشهرهم: الإمام الشافعي (**٢٠٤هـ**)، عبد اللَّه بن وهب (**١٩٧هـ**)،

= الإيمان، باب: بيان خصال المنافق (١٠٧).

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥٥) الثقات لابن حبان (٦/ ٨٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٤) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (١/ ١١٤).

(٢) (١٣٤٧٤).

(٣) ينظر: التاريخ الأوسط (٢٠٧٠) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٧٥٤) (٣٠٦٣) الثقات لابن حبان (٧٧٩٧) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: ٢١١) [١٠٣٦].

(٤) ينظر: تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي (ص٩٨).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٤٠).

عبد الرحمن بن قاسم بن خالد العُتقي (١٩١هـ)، وغيرهم كثير[١] .

قال السيوطي : **(الحظ الذي حصل لمالك فيمن روى عنه لم يحصل قط لغيره، فإنه روى عنه الأكابر من كل طائفة، فمن حفاظ الحديث والفقهاء خلائق كثيرون. ومن أئمة المذهب المتبوعين: أبو حنيفة، والشافعي، والأوزاعي، وسفيان الثوري، ومن الخلفاء: أمير المؤمنين المنصور، والمهدي، والهادي، والرشيد، والأمين، والمأمون، ومن أقرانه جماعة. . .)**[٢] .

مؤلفاته :

من أشهرها :

١- الموطأ : قيل : إنه ألّفه في ستين سنة[٣]، وقيل : في أربعين سنة[٤] .

وأما سبب تسميته بالموطأ؛ قيل: لأنه وطّأه للناس[٥]، وقيل : لأنه عرضه على فقهاء المدينة فواطؤوه عليه؛ فسماه موطأ[٦] .

وقد أورد في الموطأ بعض الأحاديث والآثار المتعلقة بالعقيدة، وبوّب لها، منها : (باب النهي عن القول بالقدر، وباب ما جاء في القدر، وأبواب متعلقة بالطيرة والشؤم، وباب عن اليهود في اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد، وباب ما جاء في السلام على اليهود، وذكر بابًا في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال) .

٢- كتاب في القدر والرد على القدرية -مفقود-[٧] .

---

(١) ينظر : المصدر السابق (ص٤٠- ٩٧) .
(٢) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك (ص : ٨١) .
(٣) ينظر : حلية الأولياء (٦/ ٣٣١) .
(٤) ينظر : ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٧٥) .
(٥) ينظر : تزيين الممالك (ص : ٨٩) .
(٦) ينظر : المصدر نفسه (ص : ٨٩) .
(٧) ذكره القاضي عياض (٥٤٤هـ) في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٩٠)، وقال عنه : (وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه اللّه تعالى . . .) . ينظر : تزيين الممالك (ص : ٨٣) .

٣- رسالة إلى الليث بن سعد (١٧٥هـ)، وهي مختصرة جدًّا نقلها يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في تاريخه، وفيها الحث على اتباع السلف، ونصائح أخرى ردًّا على رسالة الليث[١].

هذا وللإمام مالك رسائل أخرى لا مجال لذكرها[٢].

ثالثًا: الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٠٤هـ)

هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن مطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، أبو عبد اللَّه الشافعي -رحمة اللَّه عليه-[٣].

أشهر شيوخه:

الإمام مالك، ومحمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفة- (١٨٩هـ)، وسفيان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد اللَّه بن أبي مُلَيْكَة، وعبد اللَّه بن المؤمل المَخْزُومي المكي[٤].

أشهر تلامذته:

من أصحابه المكيين: عبد اللَّه بن الزبير الحميدي القرشي المكي الإمام (٢١٩هـ)، ومن أصحابه بالعراق: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وله أصحاب كثر من المكيين، والعراقيين، والمصريين، لا مجال لذكرهم هنا.

وأما أصحابه المشهورون بالرواية: فأبو إبراهيم المزني إسماعيل بن يحيى

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٩٨).

(٢) ينظر للاستزادة: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، سعود الدعجان (ص: ٥٦- ٦٠).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٢) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٥٠٣) الثقات لابن حبان (٩/ ٣٠) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ١٩٨) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٧١).

(٤) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣١١).

(٢٦٤هـ)، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي (٢٣١هـ)، والربيع بن سليمان المرادي (٢٧٠هـ)، والربيع بن سليمان الجيزي (٢٥٦هـ)[١].

مؤلفاته:

- **كتاب الأم:** وهو كتاب فقهي لكن فيه بعض التقريرات العقدية، كما في وصيته[٢] في آخر كتاب الوصايا: فيها الحث على الإخلاص للَّه وبعض الجمل المفيدة[٣]، كذلك في حكم الساحر والساحرة[٤]، وحكم المرتد[٥].

- **الرسالة،** وهي كما هو معلوم في أصول الفقه، لكن فيها جمل عظيمة في العقيدة، وفيها رسالة بعنوان: (الحجة في تثبيت خبر الواحد)، وهي أول رسالة في الرد على بدعة عدم الاحتجاج بخبر الآحاد، وحشد فيها نصوصا كثيرة مع نقل الإجماع في ذلك[٦].

- **رسالة في إثبات النبوة والرسالة**[٧]، وذكر البغدادي (٤٢٩هـ) أن له رسالة (**في تصحيح النبوة والرد على البراهمة**)[٨]، ولعلّه اختلاف في العنوان فقط؛ لكونهما في موضوع واحد، وليس بوسعنا الحكم عليها؛ كونها مفقودة.

- **مختلف الحديث**[٩] أو [**اختلاف الحديث**][١٠].

---

(١) ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٢٨- ٢٢٩).

(٢) يجب التنبيه: **أن هناك وصية أخرى غير هذه، تختلف عنها، نقلها الهكاري في اعتقاد الشافعي (ص: ١٤)، وأوردها السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص: ٢٠٨).**

(٣) ينظر: الأم (٤/ ١٢٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٩٣).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٩٤- ٣٠٠).

(٦) ينظر: الرسالة للشافعي (١/ ٤٠٠).

(٧) هكذا ذكرها السلّماسي في منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٠٤).

(٨) ينظر: الفرق بين الفرق (ص: ٣١٥) مناقب الإمام الشافعي للرازي (ص: ١٢٩).

(٩) هكذا ذكره السلّماسي في منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٠٤).

(١٠) وهو مطبوع ملحقًا بكتاب الأم (١٧١٤ وما بعدها) ط: بيت الأفكار الدولية.

- أحكام القرآن[١].

- (جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي) لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) وهي عقيدة مختصرة جدًّا في إثبات الصفات على طريقة السلف[٢].

---

(١) نص عليه ونسبه له جماعة، منهم: المزني (٢٦٤هـ) في المختصر (٤/ ١١٦) السّلماسي في منازل الأئمة (ص: ٢٠٤)، وأبو القاسم الرافعي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٣٥٦- ٣٥٧)، وبما أن المزني قد نص عليه فإنه يقطع بأن الكتاب ليس من جمع البيهقي - المطبوع بتحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط الثانية: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م - هذا وقد ذكر أحد الباحثين وهو (عبد اللَّه الداغستاني) أنه عثر على نسخة خطية لكتاب (أحكام القرآن) من تأليف الشافعي، ولكن حتى تاريخه لم يصدر ويطبع. ينظر: مقال للباحث (عبد اللَّه الداغستاني) في تاريخ ١٩ - رجب - ١٤٤١هـ في موقع (أثارة) -https://atharah.com/ahkam alquran-alshafii/ عبر الشبكة العنكبوتية (تاريخ الزيارة: ١٠ - ٩ - ١٤٤١هـ).
وينظر: إعلان (آفاق المعرفة) للكتاب عبر تويتر: /https://twitter.com/afaqbuhooth status».

(٢) وهي ثابتة صحيحة رواها ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) نص على ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٧)، وهي مروية سندًا نازلًا بطرق خمسة: أربعة منها من طريق أبي طالب العشاري، والخامس من طريق الهكّاري، وهي على النحو الآتي:
الطريق الأول: وهو عبارة عن جزء مخطوط [نسخة مصورة مكتبة المسجد النبوي برقم (٦٧- ٨٠)] مروي من طريق أحمد بن خليل بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر اللبودي الشافعي (٨٩٦هـ) بالسند إلى أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي (٤٥١هـ) عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك (٣٨٧هـ)، قراءة عليه: عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، عن يونس بن عبد الأعلى المصري (٢٦٤هـ)، عن محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).
والطريق الثاني: وهو عبارة عن جزء مخطوط [نسخة مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم (٢١٤/ م و)] مروي عن طريق صدر الدين الياسوفي (٧٨٩هـ) عن بدر الدين محمد بن نجم الدين يحيى بن أبي الغنائم المعري الشافعي، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر ابن الفرج الفاروثي (٦٩٤هـ)، عن بدر الدين أبي القاسم علي ابن الحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (٦٣٠هـ)، عن أبي سعيد عبد الجبار بن يحيى بن هلال ابن الأعرابي (٥٧٦هـ)، عن أبي العز أحمد بن عبيد اللَّه ابن كادش العكبري (٥٢٦هـ)، عن أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي (٤٥١هـ) عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك (٣٨٧هـ)، عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، عن يونس بن عبد الأعلى المصري (٢٦٤هـ)، عن محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).
الطريق الثالث: وهو برواية الهكاري (٤٨٦هـ) أخرجها في كتابه اعتقاد أبي عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي (ص: ٢٠) [٨] وأخرجها ابن قدامة في إثبات صفة العلو عن طريق الهكاري أيضًا: =

رابعًا: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٤١هـ)

هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عَبد اللَّه بن حَيّان بن عَبد اللَّه بن أنس بن عوف بن قاسِط بن مازِن بن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعلبة بن عُكَابَةَ بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل الشيباني[١].

أشهر شيوخه:

الشافعي، وعبد الرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح (١٩٧هـ)، وجرير بن عبد الحميد الضبي (١٨٨هـ)، ويزيد بن هارون[٢].

= (ص: ١٨١) [٩٣] وأوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٨٠)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٢٤١).

الطريق الرابع: من طريق ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار ابن الطيوري (٥٠٠هـ) عن محمد بن علي بن الفتح [العشاري] (٤٥١هـ) عن علي بن مردك (٣٨٧هـ)، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت أبا عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات اللَّه وما ينبغي أن يؤمن به فقال: للَّه تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه. . .) أخرجها في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣).

الطريق الخامس: من طريق الحافظ صدر الدين الياسوفي (٧٨٩هـ) عن بدر الدين محمد بن نجم الدين يحيى بن ابي الغنائم المعري الشافعي، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرج الفاروثي الشافعي (٦٩٤هـ)، عن الإمام بدر الدين أبو القاسم علي بن الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٦٣٠هـ)، عن أبي سعيد عبدالجبار بن يحيى بن هلال بن الأعرابي (٥٧٦هـ) عن أبي العز أحمد بن [عبد الله] العكبري (٥٢٦هـ)، قال: أخبرنا أبو طالب محمد بن الفتح العشاري (٤٥١هـ) أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك البرذعي (٣٨٧هـ)، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) أنبأنا يونس بن عبد الأعلى المعري (٢٦٤هـ)، قال: سمعت أبا عبداللَّه محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٢) (٢/ ٦٨) الثقات لابن حبان (٨/ ١٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٦) تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٥/ ١٧٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٥٩٧) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ٨٣).

أشهر تلامذته:

ولداه: صالح (٢٦٦هـ)، وعبد اللَّه (٢٩٠هـ)، وابن عمه حَنْبَل بْن إسحاق (٢٧٣هـ)، والحسن بن الصباح البزار (٢٤٩هـ)، ومحمد بن إسحاق الصاغاني (٢٧٠هـ)، وعباس بْن محَمَّد الدوري (٢٧١هـ)، ومحمد بْن عبيد اللَّه المنادي، والإمام البخَاريّ (٢٥٦هـ)، ومسلم بْن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، وأبو زرعة (٢٦٤هـ)، وأبو حاتِم (٢٧٧هـ) الرازيان، وأبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)، وأبو بكر الأثرم (بعد٢٦٠هـ)، وأبو بكر المروذي (٢٧٥هـ)، ويعقوب ابن شيبة (٢٦٢هـ)، وأحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، وأبو زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)، وإبراهيم الحربي (٢٨٥هـ)، وموسى بن هارون (٢٩٤هـ)، وعبد اللَّه بن محمَّد البغوي (٣١٧هـ)[١].

الكتب: كان الإمام يحفظ الأحاديث؛ ولذلك كان يكره وضع وتصنيف الكتب التي من كلامه، ويمنع ذلك بشدة، ويحب تجريد الحديث، فعلِم اللَّه حسن نيته وقصده فهيأ من يكتب كلامه وينقله من تلامذته، فكتبوا ونقلوا جُلّ كلامه وفتاويه[٢].

قال أبو زرعة: (حَزِرت كتب أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر حِملًا وعِدلًا، ما كان على ظهر كتاب منها: حديث فلان، ولا في بطنه: حدثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه)[٣]. وقد كان لأبنائه وطلابه الأثر في نشر كتبه ورسائله.

ومن كتبه:

- المسند[٤].
- والزهد[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٧٩).
(٢) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٨).
(٤) مطبوع في مؤسسة الرسالة ط الثانية: ١٤٢٠هـ.
(٥) مطبوع في دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ورسالته: إلى مسدد أوردها ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) في طبقات الحنابلة(١).

- الأسماء والكنى برواية صالح(٢).

- ورسالة أصول السنة -رسالة عبدوس بن مالك- (حوالي ٢٥٠هـ)(٣).

- و (الرد على الزنادقة والجهمية)(٤).

ومن الكتب التي نقلت أقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

- **(السنة) لابنه عبد اللَّه (ت ٢٩٠ هـ)**(٥).

=**كتاب السنة لأحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)**(٦). وهناك الكثير من الكتب المسندة التي نقلت أقوال الإمام لا مجال لذكرها هنا.

وأما الرسائل المروية عنه(٧)، وهي:

---

(١) (١/ ٣٤٢).

(٢) وهو مطبوع في مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(٣) أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٥) [٣١٧] وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١)، وقد طبعت عن مخطوطة بتحقيق الألباني دار المنار، الخرج، ط ١٤١١هـ، وهناك طبعة الوليد بن محمد سيف النصر، تقديم محمد عيد عباسي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الأولى: ١٤١٦هـ١٩٩٦م، ومؤخرًا طبع ضمن مجموعة رسائل في دار التوحيد ط الأولى: ١٤٣٩هـ بعنوان (المجموع العقدي) تحقيق: خالد بن محمد بن إبراهيم السكران التميمي، وهناك طبعة في دار الصميعي ط الأولى: ١٤٣٩هـ بتحقيق: عبد الفتاح الألفي الشوري.

(٤) آخر ما طبع عن تسع نسخ خطية بتحقيق د. دغش العجمي، طبعة غراس، ط الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م وطبع أيضًا في دار الإمام البخاري، قطر (١٤٢٩هـ).

(٥) له عدة طبعات منها: طبعة عن نسختين خطيتين: بتحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، (وهي في الأصل رسالة علمية دكتوراه في جامعة أم القرى)، وطبع عدة مرات كانت الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، وطبعة بتحقيق: أبو مالك، أحمد بن علي الرياشي، دار النصيحة، المدينة المنورة، ط الثانية: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

(٦) طبع عن نسخة خطية بتحقيق د. عطية الزهراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، دار الراية، ط الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م (رسالة علمية دكتوراه) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٧) ينظر للاستزادة: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة (١/ ١٤- ٥٥).

(رواية ابنه صالح (٢٦٦هـ)[١]، وابنه عبد اللَّه (٢٩٠هـ)[٢]، وأبي داود (٢٧٥هـ)[٣]، وإسحاق بن إبراهيم ابن هانئ (٢٧٥هـ)[٤]، وإسحاق بن منصور الكوسج (٢٥١هـ)[٥]، وعبد اللَّه البغوي (٣١٧هـ)[٦]، إسماعيل بن سعيد الشَّالنجي (٢٣٠هـ)[٧]).

- **ورسالة الحسن بن إسماعيل الربعي (ق الثالث)**[٨] وفيها نقل إجماع تسعين رجلا من التابعين والأئمة[٩].

---

(١) وهي مطبوعة بتحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند، ط الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) وهي مطبوعة بتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط الأولى: ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٣) وهي مطبوعة بتحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض اللَّه بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٤) وهي مطبوعة بتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الأولى: ١٤٠٠هـ.

(٥) وهي مطبوعة مع مسائل إسحاق بن راهويه بتحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.

(٦) وهي مطبوعة بتحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى: ١٤١٣- ١٩٩٣م.

(٧) وهي مطبوعة بتحقيق: عبد الرحمن بن أحمد الجُمّيزي، دار العاصمة، ط الأولى: ١٤٣٦- ٢٠١٥م.

(٨) وهي رسالة مهمة مختصرة أوردها ابن أبي يعلى في الطبقات (١/ ١٣٠- ١٣١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٤٠)، وابن مفلح في المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٣٢٧).

(٩) ولأهميتها أنقلها بنصها، قال: (قال لي أحمد بن حنبل -إمام أهل السنة والصابر تحت المحنة-: أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عنها رسول اللَّه ﷺ أولها الرضا بقضاء اللَّه ﷻوالتسليم لأمره، والصبر على حكمه، والأخذ بما أمر اللَّه به، والانتهاء عما نهي اللَّه عنه، والإيمان بالقدر خيره وشره، وترك المراء والجدال في الدين، والمسح على الخفين، والجهاد مع كل خليفة بر وفاجر، والصلاة على من مات من أهل القبلة، والإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والقرآن كلام اللَّه منزل على قلب نبيه محمد ﷺ غير مخلوق من حيثما تلى، والصبر تحت لواء السلطان على ما كان فيه من عدل أو جور، وأن لا نخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، وأن لا نكفر أحدًا من أهل=

- **رسالة محمد بن يونس السرخسي أو محمد بن حبيب (الأندرابي)**[١].

- **أما رسالة أحمد بن جعفر الاصطرخي** عن الإمام أحمد فلا تصح نسبتها له، وإنما هي ألفاظ وكلام حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ)[٢] كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[٣].

وهنا يحسن التنبيه على أن مصطلح (الجماعة) في كلام علماء المذهب الحنبلي، يعنون به (تلاميذ الإمام أحمد)، فيقولون: رواه (الجماعة) أي: أصحاب الإمام[٤].

= التوحيد وإن عملوا الكبائر، والكف عما شجر بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ وأفضل الناس بعد رسول اللَّه ﷺ -أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي- ابن عم رسول اللَّه ﷺ والترحم على جميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ وعلى أولاده وأزواجه وأصهاره -رضوان اللَّه عليهم أجمعين- فهذه السنة الزموها؛ تسلموا أخذها هُدى وتركها ضلالة) الطبقات (١/ ١٣٠- ١٣١) مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي (ص: ٢٤٠).

(١) في طبقات الحنابلة طبعة محمد حامد الفقي: (الأندراني)، وهو تحريف وقد صوبه الدكتور عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه، وهو المثبت في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٢)، والمقصد الأرشد (٢/ ٣٩٩). و (الأندرابي) نسبة إلى مدينة (أَنْدَراب) بلدة بين غزنين وبلخ، ويقال لها (أندرابة). ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٦٠).

وهي رسالة مهمة مختصرة في بيان صفة المؤمن أوردها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٩)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٢)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (٢/ ٣٩٩).

(٢) طبع عن نسخة خطية وسجل رسالة علمية في كلية الشريعة بجامعة أم القرى للباحث: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف الدكتور: حسين بن خلف الجبوري، عام: ١٤٢٣هـ، وطبع بعنوان (معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني) بتحقيق: أ. د سليمان الدبيخي، دار المنهاج، ط: ١٤٣٥هـ. وطبع بعنوان: (إجماع السلف في الاعتقاد) بتحقيق: أسعد بن فتحي الزعتري، دار الإمام أحمد، ط: ١٤٣٣هـ، وطبع بعنوان (كتاب السنة) بتحقيق: عادل آل حمدان، ط: ١٤٣٣هـ، وطبعة دار اللؤلؤة، لبنان، بيروت، ١٤٣٥هـ.

(٣) ينظر: الاستقامة (١/ ٧٣).

(٤) ينظر على سبيل المثال: المغني لابن قدامة (٢/ ١٢٥) الشرح الكبير على متن المقنع (٨/ ٣٠٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٣٣٠).

■ **المطلب الثالث: مصادر التلقي عند الأئمة الأربعة وموافقتهم لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ.**

يتفق أئمة الهدى الأربعة في مصادر التلقي والاستدلال في العقيدة والدين، وهذا هو السبب في اتفاق معتقدهم -كما سيتضح معنا- **فهم يعتمدون على مصدرين عظيمين وهما: كتاب اللّه وسنة نبيه ﷺ ينبني عليهما إجماع السلف.**

واستدلالهم بالقرآن يكون بالرجوع في تفسير القرآن إلى القرآن نفسه، فإن لم يجدوا رجعوا إلى سنة النبي ﷺ؛ لأنه المُبَلِّغُ عن ربه، فإذا لم يجدوا رجعوا إلى تفسير الصحابة ﷺ؛ لأنهم شهدوا التنزيل وتلقوه من النبي ﷺ وعلموا أسبابه، ثم إلى أقوال التابعين؛ لأنهم تلاميذ الصحابة، ونقلة علمهم.

فهم بذلك يجتنبون الأهواء والرأي المجرد غير المعصوم؛ لأنه قد جاءت النصوص محذرةً من ذلك[(١)].

وأما المصدر الثاني -السنة- فهي: بيان للقرآن، ومفسرة لما أُجمل فيه: كما جاء في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل من الآية: ٤٤].

فالسنة جزء من القرآن، أي: بمنزلة الجزء من الكل، قال مكحول: (القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن)[(٢)].

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): (يريد أنها تقضي عليه، وتبين المراد منه، وهذا نحو قولهم: ترك الكتاب موضعًا للسنة، وتركت السنة موضعًا للرأي)[(٣)].

---

(١) كما في قوله ﷺ: «**من قال بالقرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**» رواه النسائي في فضائل القرآن (١٠٩، ١١٠)، والترمذي (٢٩٥١)، وأحمد في مسنده (٣٠٢٥)، والطبري في تفسيره (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧) من حديث ابن عباس ﷺ وحسنه الترمذي وله طرق أخرى عن ابن عباس رواها ابن حبان في الثقات (١٣٩١٣).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٥٦٧)، والمروزي في سننه (١٠٤)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (ص: ٤٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٤).

قال السيوطي (٩١١هـ): (والحاصل أن معنى **احتياج القرآن إلى السنة أنها مبيّنة له، ومفصلة لمجملاته**؛ لأن فيه لو جازته كنوزًا تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبررها، وذلك هو المنزل عليه ﷺ وهو معنى كون السنة قاضية عليه، وليس القرآن مبينًا للسنة، ولا قاضيًا عليها؛ **لأنها بيّنة بنفسها، إذ لم تصل إلى حد القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح**)[١].

وبمثل هذه الطريقة في الاستدلال والتلقي، يقول أبو حنيفة -فيما روي عنه-:

(إني آخذ بكتاب اللَّه إذا وجدته، فلما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول اللَّه ﷺ والآثار الصحاح عنه، التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب اللَّه، ولا سنة رسول اللَّه ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب، -وعدد رجالًا قد اجتهدوا- فلي أن أجتهد كما اجتهدوا)[٢]. **وهذا لا شك أنه في مسائل الاجتهاد الفقهية، أما في الاعتقاد فالمسألة متوقفة على الدليل تسليمًا قطعيًّا، ويؤكد ذلك قوله: (إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به ولم نعْدُهُ)**[٣]**، وأما ما قيل عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه يقدم الرأي فهذا فرية عليه، قال سفيان الثوري: (كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذابًّا عن حرم اللَّه أن تستحل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات، وبالآخر من فعل رسول اللَّه ﷺ وبما أدرك عليه علماء الكوفة ثم شنع عليه قوم يغفر اللَّه لنا ولهم)**[٤]**، وقال شيخ الإسلام: (ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين، أنهم يتعمّدون مخالفة الحديث الصحيح؛ لقياسٍ أو غيره فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن وإما بهوى)**[٥].

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: ٤٤).
(٢) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي الصَّيرمي (٤٣٦هـ) (ص: ٢٤).
(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٤٤).
(٤) المصدر السابق (ص: ١٤٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٤).

وقال الإمام مالك: «قبض رسول اللَّه ﷺ وقد استكمل هذا الأمر، فإنما ينبغي أن يتبع آثار رسول اللَّه ﷺ وآثار الصحابة، ولا يتبع الرأي، فإنه متى اتبع الرأي، جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك، فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل فغلبك اتبعته، أرى هذا لا يتم»[(١)].

وقال أيضًا -مبينًا أهمية اتباع الكتاب والسنة-: (**من أراد النجاة فعليه بكتاب اللَّه، وسنة نبيه ﷺ**)[(٢)].

وقال الإمام الشافعي: (متى رويت عن رسول اللَّه ﷺ حديثًا صحيحًا فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب -وأشار بيده على رؤوسهم-)[(٣)].

ومما ينقل عن الأئمة الأربعة أنهم قالوا: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)[(٤)] أو نحو هذه العبارة[(٥)].

كما أنهم نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه[(٦)]، وهذا من حرصهم على عدم مخالفة الدليل في المسائل الاجتهادية، قال الإمام مالك: (كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلَّا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النَّبِي ﷺ)[(٧)].

وقال الفضل بن زياد (٢٤١هـ): سمعت أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «نظرت في

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٥).

(٢) أورده الهروي في ذم الكلام وأهله (٨٧٧).

(٣) أورده بسنده الهكاري في اعتقاد الإمام أبي عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي (ص: ٣٣)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٧- ١٨).

(٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١/ ٣٨٥) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص: ٣٠).

(٥) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٧٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٨٢)، وذم الكلام وأهله للهروي (٤٠٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ١٧٩).

(٦) ينظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٩٩).

(٧) أورده أبو شامة في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص: ٦٦)، وقد نُقلت هذه المقولة عن غير واحد من السلف عن مجاهد والحكم بن عتيبة ذكرها ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١١٨).

المصحف، فوجدت فيه طاعة الرسول ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلوا هذه الآية: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور من الآية: ٦٣]. وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ، فيزيغ فيهلكه، وجعل يتلوا هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] وقال: «من رد حديث النبي ﷺ فهو على شفا هلكة»[١].

ومن مصادر التلقي المساندة للكتاب والسنة: الإجماع، فهو حجة عند السلف في قضايا الاعتقاد؛ إذ لا تخلو من الدليل، فيضاف إليها الإجماع ليعضدها ويقويها، ويدفع عنها احتمال الخطأ الذي قد يتطرق للظنيات، فضلًا عن أن الإجماع يقيم الحجة على المخالف، ولم يزل السلف ينقلون الإجماع في كثير من المسائل ومن أمثلة ذلك:

١- الإجماع الذي ذكره الإمام أحمد في رسالة الحسن الربعي وتقدم ذكرها قريبًا.

٢- نقل الإمام اللالكائي بسنده عن الإمام البخاري (٢٥٦هـ)، أنه قال: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم من أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، -ثم سرد جملة من أسمائهم- وقال: فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء...)[٢]. وذكر اعتقادهم في الإيمان وكلام اللَّه والتوحيد.

٣- ومنها ما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) عن السلف وأصحاب الأثر، حيث يقول: (هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي ﷺ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٩٧) (١/ ٢٦٠)، والطيوري في الطيوريات (٤/ ١٣٧٧).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ١٩٤).

إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء العراق والحجاز والشام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها، فهو مخالف، مبتدع، خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق. قال: وهو مذهب الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وإسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد (٢٣٨هـ)، وعبد اللَّه بن الزبير الحُميدي (٢١٩هـ)، وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، وغيرهم ممن جالسنا، وأخذنا عنهم العلم)[١]، ثم ذكر جملة من المسائل[٢].

٤- ومنها ما نقله ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) عن أبيه (٢٧٧هـ)، وأبي زرعة (٢٦٤هـ) عن مذاهب أهل السنة فقالا: (**أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام اللَّه غير مخلوق....**)[٣].

وهناك نماذج كثيرة لا مجال لذكرها، هذا وقد أفرد بعضهم كتبًا نقل فيها الإجماع في مسائل عقدية معينة؛ منها كتاب (اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن القيم (٧٥١هـ) قرر فيه إجماع أهل السنة على علو اللَّه ﷻ واستوائه على عرشه، ومثله: كتاب (علو العلي الغفار)، للإمام الذهبي (٧٤٨هـ).

■ المطلب الرابع: انتساب أهل الكلام للأئمة الأربعة.

إن مذاهب الأئمة الأربعة مذاهب متكاملة على عقيدة واحدة لم تفصل بين العقيدة والفقه، وهذا ما ثبت عنهم بالأسانيد وبما نقله تلاميذهم، يقول شيخ الإسلام: (ولكن من رحمة اللَّه بعباده المسلمين، أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة الأربعة، وغيرهم: كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد؛ كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في

(١) معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني، تحقيق أ.د. سليمان بن محمد الدبيخي (ص: ٢٥- ٢٧).
(٢) المصدر السابق (ص: ٢٧- وما بعدها).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٨) العلو للعلي الغفار (ص: ١٨٨).

القرآن، والإيمان، وصفات الرب، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف، من أن اللَّه يُرى في الآخرة، وأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان، . . .)[(١)].

لكن لما دخلت المحدثات والبدع في هذه الأمة؛ حدث تفريق بين العقيدة والفقه، وخاصة بعد تعريب كتب الفلسفة، والمنطق اليوناني، الذي أدى إلى انكباب كثير من الناس عليها، فكان سببا لنشوء علم الكلام، وظهور المتكلمين، الذين صاغوا عبر مراحل زمنية، عقيدتهم وفق قواعد كلامية، فصادمهم تأصيل الأئمة الذين ينتسبون إليهم في الفقه دون العقيدة، بل صادموا كثيرًا من أسس اللغة العربية؛ لأن ذاك منطق لليونان خاص بثقافتهم، وهذه لغة وثقافة خاصة بالعرب تختلف عنه، فالإسلام وثقافة العرب مستغنية عنه، فحدث ارتباك في اللسان العربي، إضافة إلى اختلال العقيدة -كما سيتضح-[(٢)]، فصار الناس في علم الكلام على أصناف أربعة:

- قوم قبلوه وغلوا فيه.
- وقوم قبلوه وسعوا للتلفيق بينه وبين الكتاب والسنة، وأقوال السلف.
- وقوم لم يقبلوه ولكن تناولوه بالرد المفصل من داخله مع عرضه على الشرع.
- وقوم ردوا علم الكلام ردًّا إجماليًّا ولم ينقدوه من داخله.

والموقفان الأخيران هما قريبان؛ كونهما يتفقان على تقديم الكتاب والسنة وفهم السلف، ولكن الموقف الذي تناوله بالتمحيص كان مضطرا؛ وذلك لانتشاره بين أوساط المتكلمين وازدياد خطرهم على الناس بانتشار كتبهم.

أما الموقفان الأوليان فقد جانبا الصواب على اختلاف بينهما في درجة الخطأ والغلو.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٢)

(٢) ينظر للاستزادة في بحث مسألة المنطق واللغة العربية: النقد التيمي للمنطق، أ.د سعود العريفي (٣٦- ٤٠).

وأقرر هنا: أنه بعد الأئمة، ظهر من ينتسب إليهم في العبادات، ويخالفهم في أصول الدين، فمثلا في الشافعية: ظهر ابن كلَّاب (٢٤١هـ) منتسبًا للمذهب الشافعي ومخالفا له في العقيدة، وتبعه أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)، وتأثر به جماعة، منهم: أبو بكر الباقلاني -المالكي المذهب- (٤٠٣هـ)، وأبو المعالي الجويني (٤٧٨هـ)، وابن فورك (٤٠٦هـ)، ثم ظهر المتأخرون الذين يمثلون الأشعرية المتفلسفة: كأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، والرازي (٦٠٦هـ). **حتى أصبح في كثير من تراجم الأعلام يقال (أشعري المعتقد شافعي المذهب)**[١].

واتسع أمر الخوض في علم الكلام هذا وانتشاره في فقهاء المذاهب، ساعد في اتساعه أمور، منها: أن أقوامًا من السلاطين تبعوا مذهب الأشعري فتعصبوا له، وكثر أتباعه، حتى تركت الشافعية معتقد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كما قال ابن الجوزي (٥٩٧هـ)[٢].

مما جعل بعضهم يظن أن أصحاب المذاهب الأربعة هم أشاعرة متكلّمون، حيث نقل السُبكي عن ابن عساكر، والعز بن عبد السلام، وابن الحاجب: أن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وفضلاء الحنابلة: أشعريون[٣].

وقد تنبه إلى خطورة هذا علماء السلف مبكرًا، منهم: ابن خزيمة الشافعي المذهب (٣١١هـ)، وذلك حين علم أن بعض أصحابه على مذهب الكلابية، غضب وانتهرهم، وصنّف في الرد على بدعة الكلابية[٤].

ومنهم: أبو الحسن الكرجي الشافعي (٥٣٢هـ)، فألّف كتابه: (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول) حيث يقول: (ولم يزل الأئمة الشافعية، يأنفون

(١) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٤٤) معجم السفر (ص: ٩٨) تاريخ الإسلام (٣٠/ ٣٧٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٣٠٨).
(٢) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/ ٢٩).
(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٣)، وينظر في (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري) (ص: ١٦٨) لكلام أبي إسحاق الشيرازي الذي يصرح فيه أنه على مذهب الأشعري في الأصول والشافعي في الفروع.
(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٣).

ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم، وأحبابهم عن الحوم حواليه، على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة -منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي (٥٠٧هـ)- يقولون: سمعنا جماعة من المشايخ الثقات، قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرايني (٤٠٦هـ) -إمام الأئمة، الذي طبق الأرض علمًا وأصحابًا- إذا سعى إلى الجمعة من (قَطِيْعَة [الكرخ]) إلى (جامع المنصور)، يدخل الرباط المعروف [بالزوزي][(١)] المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر، ويقول: اشهدوا علي بأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني، وتكرر ذلك منه جُمعات، فقيل له في ذلك، فقال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد: أني بريء مما هم عليه -يعني الأشعرية- وبريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني؛ فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خِفْية، ويقرؤون عليه، فيفتنون بمذهبه: فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظن ظان أنهم مني تعلموه قبله، وأنا ما قلته، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته)[(٢)].

وممن تنبه لخطورة الخلط بين المتكلمين والأئمة الأربعة بالتفريق بين أصولهم وفروع مذاهبهم: ابن الصلاح (٦٤٣هـ) في كتابه (طبقات الفقهاء الشافعية)، إذ ميّز بين من كان متبعًا للشافعي في الفروع والأصول وبين من ينتسب له في الفروع دون

(١) هكذا في درء تعارض العقل والنقل (الزوزي)، وفي شرح العقيدة الأصبهانية والتسعينية (الروزي)، ولعل الصواب: (**الزوزني**) نسبة إلى علي بن محمود بن إبراهيم، أبو الحسن الحصري (٤٥١هـ) بصري الأصل، سكن بغداد. . . بني له الرباط المقابل لجامع المنصور، ثم عرف بصاحبه الزوزني. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١٤/ ٢٨٥) الكامل في التاريخ (٨/ ١٦٧) العبر في خبر من غبر (٢/ ٢٩٨)، وينظر لكلام د. محمد السعوي في تحقيقه لشرح العقيدة الأصبهانية.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٦) شرح العقيدة الأصبهانية (ص: ٢٣٩- ٢٤٣) التسعينية (٣/ ٨٨١).

الأصول، أو بعبارة أخرى: ميّز بين مذهب الشافعي ومذهب الأشعري، وهذا التمييز يثير التساؤل لمن كان له بصيرة: لماذا لم ينتسب له في الأصول مع الفروع؟ وفي المقابل يترجم -أي: ابن الصلاح- لمن كان موافقًا للشافعي على وجه الثناء[١]، وكذلك الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) حيث يقول في أحد التراجم: (كان من الثقات الأثبات، شافعي المذهب والاعتقاد، مرضي الجملة)[٢].

الشاهد: أن هناك من ينتسب إلى الأئمة في الفقه ويخالفهم في الأصول. وكثير من المتأخرين يظن أنهم غير مخالفين للشافعي، أو مالك، أو أحمد، أو أبي حنيفة في الأصول؟

كما قال ابن عساكر (٥٧١هـ) -وهو ممن وقع منهم الخلل في الانتساب-[٣]: (وهل من الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، إلا موافق له -أي: الأشعري-، أو منتسب إليه، أو راض بحميد سعيه في دين اللَّه، أو مثن بكثرة العلم عليه، غير شرذمة يسيرة تضمر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه)[٤].

فهم إذن، لا يعتقدون المخالفة للأئمة الأربعة والسلف في الأصول، ولعل من الأسباب التي أوقعتهم في ذلك: أنهم لم يعرفوا حقيقة أقوال السلف وما كان عندهم

---

(١) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١٥٠)، وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي، مهنا سالم سعيد مرعي (ص: ٦٥- ٦٨).

(٢) تاريخ الإسلام (٣٠/ ٣٧٠).

(٣) فقد ألّف كتابه (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)، ورد عليه ابن المِبْرد (٩٠٩هـ) في كتابه: (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر)، وتعقبه في من ذكرهم أنهم من أتباعه، ثم أعقب بذكر المئات من العلماء الذين جانبوا أهل الكلام، وذكر أن عددهم على ألف رجل ثم قال: (ولو نطول تراجم هؤلاء كما قد أطال في أولئك، لكان هذا الكتاب أكثر من عشر مجلدات، وواللَّه ثم واللَّه لما تركنا أكثر ممن ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم إلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص: ١٨٧- ٣٢٠).

(٤) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ٤١٠)، وينظر نموذج آخر لمن ينتسب للإمام أحمد في كتاب: المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد، عبد اللَّه بن صوفان القدومي (ص: ١٣٧- ١٤١).

من العلم والبيان، فكان خطأهم من جهتين: إحداهما: في عدم معرفة الحق في نفسه على ما هو عليه. الثانية: في عدم معرفة حقيقة أقوال السلف[١].

وإذا كان كذلك، فما هي مسالكهم فيما ينسبونه من أقوال مخالفة إلى الأئمة الأربعة؟

الجواب: يمكن ذكره عبر النقاط الآتية:

المسلك الأول: أن ينسب إلى الإمام ما لم يقله، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): (وكثير من هؤلاء -يقصد المتكلمين- ينسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه؛ فينسبون إلى الشافعي، وأحمد بن حنبل، ومالك، وأبي حنيفة: من الاعتقادات ما لم يقولوا. ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني؛ فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم)[٢]. **ومن صور ما ينسبون إلى الأئمة بهذا الوجه:**

أنهم يأتون بكلام مجمل -اعتقده المتكلمون- كقولهم على سبيل المثال بنفي الجهة[٣]، ونحو ذلك، ثم يظنون أنه من القواطع العقلية التي لا يخالفها عاقل[٤]؛ حتى وجد منهم من ينسب أقوالا للأئمة الأربعة في مسألة من المسائل الكبار -تقولًا عليهم- على اعتبار أنهم لا يخالفونه، وفي ذلك يذكر شيخ الإسلام قصة عن أحدهم لما قيل له: أهذا نقله أحدٌ عن الإمام الشافعي؟ فأجاب قائلًا: لا، ولكن هذا قاله العُقلاء، والشافعي لا يخالف العقلاء، أو نحو هذا الكلام[٥].

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦١).

(٣) لفظ (الجهة) فهذا لفظ مجمل مبتدع، لا يجوز إطلاقه على اللَّه نفيًا ولا إثباتًا، بل لا بد من التفصيل، فإن أُريد به معنى وجودي داخل السماء تحيط به السماوات أو غيرها فهذا باطل، واللَّه منزه عن ذلك، وإن أريد أنه في جهة علو وأنه على السماء، ولا يحيط به شيء، فهذا حق. ينظر: التدمرية (ص: ٦٦- ٦٧)

(٤) ووصل الأمر بهم أن اخترعوا ما يسمى بالمعارض العقلي؛ فردوا بعض النصوص الصحيحة بحجة معارضتها للعقل.

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٩).

المسلك الثاني: الاعتماد على رسائل وكتب تخالف ما يعتقده الأئمة، مثل رسالتي التميميين أبي محمد رزق اللَّه التميمي (٤٨٨هـ)، وأبي الفضل عبد الواحد التميمي (٤١٠هـ) فهما في الحقيقة تخالف قول الإمام أحمد[١].

المسلك الثالث: أن يزيد على قول الإمام أو يتأوله بما يغير المعنى والمراد، مثل: قول أبي حنيفة في الإيمان، حيث نسب إليه قول الجهمية في الإيمان[٢]، وهذا لا يصح؛ إذ إن أبا حنيفة والفقهاء يجعلون الإيمان التصديق بالقلب مع النطق باللسان، وإرجاؤهم في العمل فقط، مع عدم إهمال العمل بالكلية.

ومثله: تأويل ابن عساكر (٥٧١هـ) -غفر اللَّه له- لأقوال الإمام الشافعي الثابتة في ذم الكلام وأهله، فزعم أن ذم الشافعي منصرف لكلام أهل البدع الآخرين، ومنهم (حفص الفرد)[٣]، مستثنيًا علم الكلام الذي خاض فيه الأشاعرة وغيرهم ويسميه: (الكلام. . . الموضح لحقائق الأصول)[٤]، وهذا مردود من وجوه:

الأول: أن كلام الشافعي مطلق، وهو يعني نفس العلم -أي: علم الكلام-، الذي جاء به الجهم ومن وافقه وتبعه من المعتزلة، ولو كان نفس العلم ممدوحًا لما ساغ له أن يطلق القول بذمه[٥].

---

(١) ذكر شيخ الإسلام أنهما -أي: التميميين- مما يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم. ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨). وللاستزادة في بحث رسالة التميميين: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، د. عبد اللَّه الأحمدي (١/ ٥٢- ٥٣).

(٢) ينظر: منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، د. محمد بن عبد الوهاب العقيل (ص٤٨١- ٥٠٠).

(٣) وحفص هذا، كان يقول بخلق القرآن وناظره الإمام الشافعي، وقال له: كفرت باللَّه العظيم، لما قال إن القرآن مخلوق، وكان يقول: إن اللَّه لا يرى بالأبصار ولكن يخلق حاسة يوم القيامة سادسة غير حواسنا هذه فندركه بها وندرك ما هو بتلك الحاسة، قال الذهبي: «حفص الفرد مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام لا يكتب حديثه. وكفّره الشافعيّ في مناظرته» ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٦/ ٥١) الانتقاء (ص: ٢٠١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢١٢)، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣١)، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٥٤٣)، وتاريخ الإسلام (١٤/ ٣٣١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠) طبقات الشافعيين (١/ ٣).

(٤) ينظر لكلام ابن عساكر في تبين كذب المفتري (ص: ٣٣٩).

(٥) ينظر: جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص: ٣٢٤).

الوجه الثاني: معلوم أن الأشاعرة يتفقون في مسائل وأصول مع المعتزلة: كنفي الصفات الاختيارية، والصفات الخبرية (العلو، الاستواء)، وخاصة بعد مرحلة الكلابية؛ ولذلك كانت إحدى مراحلهم تُسمى: (مرحلة الأشاعرة المعتزلة)[(١)]، بمعنى أن الأشاعرة متفقون مع المعتزلة في المنهج الذي سلكوه وإن اختلفوا في مسائل أو في بعض المناهج.

فكيف يستثنيهم -ابن عساكر- أو يفرق بينهم؟ إلا إذا قيل: إنهم أخف بدعة من الجهمية أو المعتزلة، فنعم، لكن الاشتراك حاصل بينهم، ومما يدل على ذلك أن أبا المعالي الجويني (٤٧٨هـ) انتقد أدلة المعتزلة في نفي الصفات كالعلو (الجهة) مثلًا ليس لأنهم نفوا العلو، وإنما لضعف أدلتهم المثبتة لذلك، ولكن النتيجة اتفق معهم على نفي العلو[(٢)]، وقس على ذلك تقريرهم لصفة الكلام، فإنهم اتفقوا على نفي الكلام عنه في الحقيقة، واختلفوا معهم بقولهم بالكلام النفسي.

الوجه الثالث: أن ذم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لكلام (حفص الفرد)، وأمثاله لم يكن لأجل إنكار القدر -كما زعم ابن عساكر- فإن حفصًا لا ينكره، وقوله في القدر مخالف للمعتزلة، وإنما كان لإنكار الصفات والأفعال، المبني على دليل الأعراض، وهو ما تقوله الأشاعرة -كما هو معلوم-[(٣)].

ومن أشد التأويلات لكلام الشافعي تكلفا تأويل الرازي (٦٠٦هـ) حيث يقول: (أما نحن فنعتقد أن علم الكلام أشرف العلوم وأجلها، وفي أن الشافعي أفضل

---

(١) ينظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٨٥)، وينظر للاستزادة في مراحل الأشاعرة: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٢/ ٥٠٩- ٦٩٦) الفرق الكلامية، أ.د. ناصر بن عبد الكريم العقل (ص٨٠- ١٠٢) الأطوار العقدية في المذهب الأشعري، أ.د. عبد اللَّه بن دجين السهلي (ص: ٢٠- ٣٧) المدارس الأشعرية دراسة مقارنة، د. محمد بن محمد الشهري (ص: ٣٠٧- ٤٨٦).

(٢) ينظر لكلام الجويني في كتابه: الشامل في أصول الدين (ص: ٢٩٩).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٤٦- ٢٤٧، ٢٧٥).

المجتهدين وأعلمهم، فلابد لنا من التوفيق، وطريق ذلك أن نحمل طعن الشافعي في علم الكلام على تأويلات)[١]، ثم ذكر ثلاث تأويلات لا حجة فيها، وهي على النحو الآتي:

(**الأول**: إن الفتن العظيمة وقعت في ذلك الزمان، بسبب خوض الناس في مسألة القرآن، وأهل البدع استعانوا بالسلطان، وقهروا أهل الحق، ولم يلتفت إلى دلائل المحققين، فلما عرف الشافعي أن البحث في هذا العلم، ما كان في ذلك الزمان للَّه وفي اللَّه، بل لأجل الدنيا والسلطنة، لا جرم تركه وأعرض عنه، وذم من اشتغل به.

التأويل الثاني: أن نصرف ذلك الذم إلى الكلام، الذي كان أهل البدعة عليه؛ لأجل الأصل الذي ينصرونه ويقرونه . . .

التأويل الثالث: لعله كان من مذهبه: أن الاكتفاء بالدلائل المذكورة في القرآن: واجب، وأن الزيادة عليها، والتوغل في المضائق التي لا سبيل للعقل إلى الخوض فيها: غير جائز، فلهذا السبب بالغ في ذم من حاول في تلك الدقائق)[٢].

والجواب على هذه التأويلات على النحو الآتي:

- أن التأويل الأول هو مجرد تحليل وتوقع لا دليل عليه، ويقال له -تنزلًا معه-: ما أدراك أن الشافعي ذم الكلام بعد ظهور الفتن؟ ثم يرده أيضًا أن الإمام الشافعي مات سنة (٢٠٤هـ) قبل أن يأمر المأمون بامتحان العلماء بقرابة خمس عشرة سنة.

- أن ما ذكر في التأويل الثاني: فتحكم لا دليل عليه، إذ كيف يقال إن الذم ليس للكلام نفسه وإنما للبدع التي ينصرونها، فالكلام هو بدعة في ذاته، بدليل التشابه الواقع في النتائج بين أصناف الخائضين، ومن ذلك تشابههم في نفي الصفات، فكلهم مشتركون في ذلك، إضافة إلى استعمالهم لنفس الأدلة في إثبات وجود اللَّه وما في ذلك من ألفاظ مجملة.

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، للرازي (ص: ١٠٣).
(٢) ينظر لها في المصدر نفسه.

- أما تأويله الثالث، فهو حجة عليه وهو حق وإن كان استفتحه -غير جازم- بعبارة: (لعل)، ولكن أقول: نعم الإمام الشافعي يرى الاكتفاء بالكتاب والسنة، ولا يرى الزيادة على ما ورد فيهما، ويرى أن علم الكلام غير جائز ومحرم.

وبهذا يتضح بطلان تأويل الرازي وغيره لكلام الشافعي، بل هم في الحقيقة عكسوا كلام الشافعي من ذم علم الكلام إلى مدحه، حيث يقول شيخ الإسلام: (الشافعي من أعظم الناس ذمًّا لأهل الكلام[١] ولأهل التغيير، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البدعة الخارجة عن السنة، **ثم إن كثيرًا من أصحابه عكسوا الأمر حتى جعلوا الكلام الذي ذمه الشافعي هو السنة وأصول الدين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله وجعلوا موجب الكتاب والسنة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها**)[٢].

وقريبًا من هذه التأويلات سار بعض المتكلمين، إذ صرفوا مراد السلف في ذم علم الكلام إلى الأشخاص المتعصبين له، وليس إلى ذات العلم، منهم التفتازاني (٧٩١هـ) حيث يقول: (وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه، والمنع عنه، فإنما هو للمتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إفساد عقائد المسلمين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين)[٣].

وهذا لا شك تكلف واضح وتأويل بعيد لكلام السلف، لسببين:

الأول: أن السلف كلامهم في غاية الوضوح، ويتناول علم الكلام نفسه.

ثانيًا: قوله: إن الذم منصرف للمتعصبين لعلم الكلام وليس لذات الكلام، مغالطة للحقيقة؛ لأن كل من تعاطى علم الكلام من المتكلمين اعتقد بوجوبه، وإذا كان اعتقادًا فلا بد أن يكون تعصبًا له -إن صح التعبير-؛ لأن الاعتقاد جزم ويقين

---

(١) ينظر - فقط على سبيل المثال - ما يثبت كثرة ما نقل عن الشافعي في ذم الكلام: آداب الشافعي ومناقبه لأبي حاتم الرازي، (ص: ٢٢٩- ٢٣٣)

(٢) الاستقامة (١/ ١٥).

(٣) شرح العقائد النسفية (ص: ٢٥).

بصحته، فلا بد أن ينافح عنه إلا أن يرجع إلى الحق، ويشهد لصدق هذا واقع المتكلمين، ومن ذلك تأويلاتهم لأقوال الشافعي والسلف في ذم الكلام، وخير مثال لإثبات تعصبهم الرازي (٦٠٦هـ)، إذ يقول بعد ذكره للتأويلات السابقة: (الطعن في علم الكلام؛ طعن في معرفة اللَّه -تعالى- ومعرفة رسوله، واليوم الآخر؛ وذلك غير لائق بالمسلم، فضلًا عن شيخ المجتهدين -يقصد الشافعي- . . . ولا يجوز أن يقال: كان من مذهبه -يعني الشافعي- متابعة الأسلاف؛ لأن هذا الطريق مذموم في القرآن، كما قال -تعالى- حكاية عن الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣])[(١)].

فانظر إلى هذا التعصب -عفا اللَّه عنه- كيف ربط علم الكلام بمعرفة اللَّه وأركان الدين؟ ثم كيف قاده إلى انتقاص الشافعي -بزعمه- أنه لا يليق به ذم الكلام، ومتابعة السلف، ثم قارن بين متابعة الصحابة والتابعين وبين متابعة المشركين أسلافهم على شركهم، واستدل بالآية في غير موضعها، فجمع بين المختلفات، وهذه واللَّه المصيبة، إذ سوى بين الاتباع المحمود والاتباع المذموم، وهذا لازمه: ذم المتابعة للصحابة والسلف وما يلزم منها: من ذم متابعة النبي ﷺ إذ هو الأصل والرأس الذي يتبع، فكيف يخلط بين الاتباع المذموم وبين الاتباع الحسن الذي جاء الحث عليه في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فاتباع الصحابة والسلف من الاتباع الحسن.

وجاء في حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**يأتي على الناس زمان، يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى [صحب] [صاحب] رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم:**

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، للرازي (ص: ١٠٤).

فيكم من رأى [صحب] [صاحب] من صحب رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم فيفتح لهم»[1].

فهذا الحديث فيه حث على متابعة الصحابة؛ لأنه يبين شدة صواب منهج الصحابة؛ لأن المصاحبة تورث اقتداءً واتباعًا إذا كانت لوجه اللَّه، وفي رواية مسلم تزيد المبالغة أكثر في قوله: «من رأى رسول اللَّه ﷺ؟»، فكون النصر والفتح يأتي بمجرد الرؤيا فقط، فضلًا عن المصاحبة؛ ففيه دلالة على شدة مطابقة الصواب لمن اتبع منهج الصحابة الذين هم سلف هذه الأمة الصالح.

الشاهد: أن الأدلة كثيرة في ذلك، لكن القصد بيان بطلان هذه التأويلات، وكيف وصل بهم الأمر للتعصب لعلم الكلام، وتأويل الدين بما يوافق أهواءهم لهذا العلم الذي أفنوا أعمارهم بلا طائل فيه، ولعلي أكتفي بما سبق، واللَّه أعلم.

المسلك الرابع: الاعتماد على روايات شاذة أو لا تصح على الأئمة، تخالف الروايات الصحيحة عنهم، مثل نسبة نفي نزول اللَّه إلى مالك[2]، ومسألة نسبة جواز التبرك والتمسح بقبر النبي ﷺ[3].

الشاهد: أن بعض من ينتسب للأئمة من المتكلمين يخالفونهم في مسائل كثيرة، منها: مسألة النهي عن علم الكلام، إذ ثبت عنهم ذلك، فقد سُئل أبو حنيفة عما أحدث الناس من الكلام، والأعراض، والأجسام، فقال: (مقالات الفلاسفة، عليك بالآية وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة)[4].

وقال مالك فيمن تعاطى علم الكلام: «أرأيت إن جاء من هو أجدل منه أيدع دينه

---

(١) أخرجه البخاري في كِتَابِ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، باب: مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ (٢٨٩٧)، ومسلم، بَابُ: فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (٢٥٣٢).

(٢) وسيأتي تخريجها والكلام عنها في مبحث أقوال الإمام مالك في الصفات.

(٣) وسيأتي الكلام عنها في مبحث أقوال الإمام أحمد في التوحيد.

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ١١٦).

كل يوم لدين جديد؟»[١].

وقال الشافعي: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة إلى الكلام)[٢]. وقال: «ما تردى أحد بالكلام فأفلح»[٣].

وقال أحمد بن حنبل: (لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل)[٤].

كل هذه الأقوال وغيرها كثير، تدل دلالة واضحة على ذمهم لعلم الكلام ومسائله، وبراءتهم هم وأصحابهم المتبعين لطريقتهم من المتكلمين المنتسبين لهم[٥].

❊ ❊ ❊

(١) أورده ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

(٢) أورده ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤١)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٧٨).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٠٣).

(٤) أورده ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

(٥) ينظر للاستزادة حول مخالفات المنتسبين العقدية: المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء المالكية أئمة المذهب المتقدمين، مريم بنت عبد اللَّه سعيد باقازي (ص: ٤٩ وما بعدها) التقريرات الكلامية لشراح المقدمة العقدية لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة-، عمّار بن سعيد بن طوق المرّي (ص: ١٧٣- وما بعدها) المخالفات العقدية في شروح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية) مالك عبد اللَّه جوف (١٤٣٦هـ)، المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الشافعية أئمة المذهب، عزيزة بنت مبارك الكلباني (ص٣٣- وما بعدها)، المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الحنابلة أئمة المذهب، د. حمود بن إبراهيم بن حمود السلامة (ص٣٣- وما بعدها).



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الأول

عقيدة الإمام أبي حنيفة

- **المبحث الأول:** عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان باللَّه.

  - المطلب الأول: أقواله في تقسيم التوحيد.

  - المطلب الثاني: أقواله في توحيد الربوبية والأسماء والصفات وتوحيد الألوهية.

- **المبحث الثاني:** أقوال أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان.

- **المبحث الثالث:** أقوال أبي حنيفة في مسائل الإيمان.

- **المبحث الرابع:** أقوال أبي حنيفة في الصحابة والإمامة.

* * *


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الأول
عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان بالله

■ المطلب الأول: أقواله في تقسيم التوحيد.

يقرر أبو حنيفة التوحيد بمعناه عند أهل السنة والجماعة، وله كلام يشير فيه إلى تقسيم التوحيد، منه قوله: (واللَّه -تعالى- يدعى من أعلى لا من أسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء)[١]. فقوله: (يدعى من أعلى) إثبات لعلو اللَّه، وهو داخل في توحيد الأسماء والصفات، وأما قوله: (من وصف الربوبية) فيه إثبات توحيد الربوبية، وقوله: (والألوهية) فيه إثبات توحيد الألوهية.

وجاء في الطحاوية ما يؤكد ذلك، حيث يقول: (نقول في توحيد اللَّه -معتقدين بتوفيق اللَّه-: إن اللَّه واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره)[٢].

قوله: (**ولا شيء مثله**) فيه دلالة على توحيد الأسماء والصفات؛ لأنه نفي للمثيل، وقوله: (**ولا شيء يعجزه**) دل على توحيد الربوبية والقدرة، وأما قوله: (**ولا إله غيره**) فيه إثبات لتوحيد الألوهية[٣].

■ المطلب الثاني: أقواله في التوحيد.

وأبدأ بتوحيد الربوبية: حيث يقرر بأن معرفة اللَّه فطرية، وأن الكون دليل على وجود اللَّه، وأنه -سبحانه- المدبر للكون وما فيه من مخلوقات، وهذا يظهر من كلامه في مناظرته للملاحدة الذين أنكروا الخالق، حيث جاء فيها: (أن قومًا من

---

(١) الفقه الأبسط (ص: ١٣٥).
(٢) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٣١).
(٣) ينظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص: ٢٠٩).

أهل الكلام [الملاحدة] أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب، فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسو بنفسها، وتفرِّغ، وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟ فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدا فقال لهم: إذا كان هذا محالا في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله)[١].

أما في توحيد الألوهية:

فهو يعتقد أن التوحيد: هو إفراد اللَّه بالعبادة، فلا يدعو ولا يحلف ولا يتوجه إلا للَّه، ومن أقواله في ذلك: (لا ينبغي لأحد أن يدعو اللَّه إلا به، والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استُفيد من قوله -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف من الآية: ١٨٠]. . .)[٢].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الحلف بغير اللَّه: (لا يحلف إلا باللَّه متجردًا بالتوحيد والإخلاص، ولو قال: وعبادة وحمد اللَّه فليس بيمين؛ لأنه حلف بغير اللَّه ألا ترى أن العبادة والحمد فعلك)[٣]، يقصد أن فعل الإنسان مخلوق، والمخلوق لا يحلف به.

وفي وسائل الشرك ومنعه لها: كره أبو حنيفة البناء على القبر: بيت، أو قبة، أو نحو ذلك، وأن يعلم بعلامة[٤]، وقصده من الكراهة: التحريم، فقد روي أن أبا يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا قلت في شيء أكرهه فما رأيك فيه قال: التحريم)[٥]، وهذا الأصل عند المتقدمين أن مرادهم من الكراهة: التحريم بخلاف الأصوليين، كما في قوله -تعالى-: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]

---

(١) شرح الطحاوية (ص: ٣٥).

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/ ٣٩٦)، وينظر نحو هذه الأقوال مجموعة في كتاب اعتقاد الأئمة الأربعة، الخميس (ص: ٩).

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ) (٣/ ٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٢٠) حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٣٧).

(٥) المبسوط للسرخسي (٤٨٣هـ) (١١/ ٢٣٣).

وسبب استعمالهم للفظ (الكراهة) هو مخافة أن يتناولهم قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦][(١)].

وفي التوسل بغير اللَّه: منع أبو حنيفة وأصحابه أن يقول (أسألك بحق أنبيائك ورسلك، وبحق فلان؛ لأنه لا حق لأحد على اللَّه - سبحانه وتعالى جل شأنه-)[(٢)].

أما في توحيد الأسماء والصفات:

فيقول في إثبات بعض الصفات: (وله يد، ووجه، ونفس[(٣)]، كما ذكره اللَّه -تعالى- في القرآن، فما ذكره اللَّه -تعالى- في القرآن من ذكر الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يدَه قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات اللَّه -تعالى- بلا كيف)[(٤)].

وقال: (لا يوصف اللَّه -تعالى- بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه: صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال غضبه: عقوبته، ورضاه: ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد، لم يلد ولم

---

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٧٩٤هـ) (١/ ٣٩٣).
(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (٥٨٧هـ) (٥/ ١٢٦).
(٣) الصحيح أن النفس بمعنى ذات اللَّه، والذات لها صفات، ولا يصح أن يقال النفس هي صفة من صفات اللَّه، قال -تعالى-: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وقال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] وقال -تعالى-: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] وجاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود «ولذلك مدح نفسه» كتاب التفسير، باب: لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن (٤٦٣٤)، ومسلم، كتاب التوبة، باب: غيرة اللَّه تعالى وتحريم الفواحش (٢٧٦٠). هذا وقد أثبت النفس على أنها صفة الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١٣) ينظر للاستزادة حول ما قررت: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩/ ٢٩٢) شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص: ٢٤٤)، وهو جواب شيخنا عبد المحسن العباد قيّدته من كلامه في درس المسجد النبوي - شرح صحيح البخاري - بتاريخ: ١/ ٣/ ١٤٤١هـ.
(٤) الفقه الأكبر (ص: ٢٧).

يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، حي، قيوم، قادر، سميع، بصير، عالم. يد اللَّه فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه)[١].

وفي تقرير قواعد الصفات يقول: (لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات اللَّه بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه)[٢].

وفي إثبات صفة النزول، يقول لما سُئل أبو حنيفة عنه: (ينزل بلا كيف)[٣].

وفي إثبات صفة العلو والعرش، يقول: (من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال: إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض، واللَّه -تعالى- يدعى من أعلى لا من أسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء)[٤]. وهذا القول ذكره ابن القيم (٧٥١هـ) في النونية حيث قال:

(وكذلك النُّعمانُ قال وبعدهُ ... يعقوبُ والألفاظُ للنعمان

من لم يقرَّ بعرشه سبحانه ... فوق السماء وفوقَ كلِّ مكان

ويقرَّ أن اللَّه فوق العرش لا ... يخفى عليه هواجسُ الأذهان

فهو الذي لا شك في تكفيره ... للَّه دَرُّكَ من إمام زمان

هذا الذي في الفقه الأكبر عندهم ... وله شروحٌ عدَّةٌ لبيان)[٥]

وسألت امرأة أبا حنيفة، فقالت: (أين إلهك الذي تعبده؟ فسكت عنها، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها، ثم خرج إليها وقد وضع كتابين: اللَّه -تبارك وتعالى- في السماء دون الأرض. فقال له رجل: أرأيت قول اللَّه ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: هو كما تكتب إلى الرجل: إني معك وأنت غائب عنه)[٦].

---

(١) الفقه الأبسط (ص: ١٥٩).
(٢) شرح الطحاوية (٢/ ٤٧٧).
(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٨٠).
(٤) الفقه الأبسط (ص: ١٣٥).
(٥) الكافية الشافية (ص: ٣٧٠- ٣٧١) من البيت رقم (١٣٧٨- ١٣٨٢).
(٦) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٣٨).

وفي صفة الكلام والقرآن الكريم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (والقرآن كلام اللَّه -تعالى- فهو قديم لا ككلامهم، وسمع موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كلام اللَّه -تعالى- كما في قوله -تعالى- : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء من الآية: ١٦٤])[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (والقرآن كلام اللَّه -تعالى- في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل)[٢].

وفي صفة الاستواء يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (ونقر بأن اللَّه -تعالى- على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة)[٣].

* * *

---

(١) الفقه الأكبر (ص: ٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٠).

(٣) وصية أبي حنيفة مع شرحها - الجوهرة المنيفة - ملا حسين إسكندر (ص: ٢٠).

المبحث الثاني
أقوال أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (آمنت باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من اللَّه -تعالى- والحساب، والميزان، والجنة والنار حق)[١].

قال الإمام الطحاوي (٣٢١هـ) -مبينًا عقيدة أبي حنيفة في الملائكة-: (ونؤمن بالكرام الكاتبين فإن اللَّه قد جعلهم علينا حافظين)[٢].

وقال شارح الفقه الأكبر ملا علي قاري (١٠١٤هـ) -مبينًا أيضًا كلام أبي حنيفة السابق-: (وملائكته بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وأنهم معصومون ولا يعصون اللَّه. . .، «وكتبه» أي: المنزلة من عنده: كالتوراة، والإنجيل، والزبور، وغيرهما من غير تعيين في عددها، «ورسله» أي: جميع أنبيائه. . .، «والبعث» أي: الحياة «بعد الموت» قيد يفيد أن المراد به الإعادة بعد فناء هيئة البداية. . .، «والقدر» أي: وبالقضاء والقدر «خيره وشره» أي: نفعه وضره وحلوه ومره حال كونه «من اللَّه تعالى»، فلا تغيير للتقدير فيجب الرضا بالقضاء والقدر، وهو تعيين كل مخلوق بمرتبته التي توجد من حسن وقبح ونفع وضر، وما يحيط به من مكان وزمان، وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب)[٣].

ويثبت الإمام أبو حنيفة آيات الأنبياء وكرامات الأولياء، حيث يقول: (والآيات ثابتة للأنبياء، والكرامات للأولياء حق، وأما التي تكون لأعدائه، مثل: إبليس، وفرعون، والدجال، فيما روي [في] الأخبار أنه كان ويكون لهم، لا نسميها آيات ولا كرامات، ولكن نسميها قضاء حاجاتهم؛ وذلك لأن اللَّه -تعالى- يقضي

(١) الفقه الأكبر (ص: ٧- ٨).

(٢) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٧١).

(٣) مِنَح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر (ص٥٥).

حاجات أعدائه استدراجًا لهم وعقوبة لهم، فيغترون به ويزدادون طغيانًا وكفرًا، وكله جائز ممكن)[١].

ويرى أن الأنبياء منزهون ومعصومون من الكبائر والصغائر، حيث يقول: (والأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كلهم منزهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح، وقد كانت منهم زلات وخطايا)[٢].

وهذا القول -أي: تنزيه الأنبياء عن الكبائر والصغائر- قال به بعض العلماء، لكن الذي عليه الجمهور -وهو الصواب- أنهم معصومون من الكبائر دون الصغائر، يقول شيخ الإسلام (٧٢٨هـ): (القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام)[٣].

أما ما يتعلق بالبعث الآخر فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ونقر بأن الجنة والنار حق، وهما مخلوقتان الآن، لا تفنيان ولا يفنى أهلها)[٤].

ويقول: (ويبعثهم في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة بالجزاء والثواب)[٥].

وقال: (ونقر بأن الميزان حق)[٦].

أما الإيمان بالقدر، فيقول: (خلق اللَّه -تعالى- الأشياء لا من شيء، وكان اللَّه -تعالى- عالمًا في الأزل بالأشياء قبل كونها، وهو الذي قدر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء، إلا بمشيئته، وعلمه، وقضائه، وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ. . .)[٧].

---

(١) الفقه الأكبر (ص: ٥١).
(٢) المصدر السابق (ص: ٣٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).
(٤) وصية أبي حنيفة مع شرحها -الجوهرة المنيفة- ملا حسين إسكندر (ص: ٢٣).
(٥) المصدر السابق (ص: ٢٦).
(٦) المصدر السابق (ص: ٢٥).
(٧) الفقه الأكبر (ص: ٢٩).

فهنا قرر أمورًا، منها: مراتب القدر (العلم، الكتابة، الخلق، المشيئة).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يعلم اللَّه -تعالى- في المعدوم في حال عدمه معدوما، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم اللَّه الموجود في حال وجوده، ويعلم أنه كيف فناؤه، ويعلم اللَّه القائم في حال قيامه قائمًا، وإذا قعد فقد علمه قاعدًا في حال قعوده، من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم)[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خلق أفعال العباد: (وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون: كسبهم على الحقيقة، واللَّه -تعالى- خالقها، وهي كلها بمشيئته، وعلمه، وقضائه وقدره)[(٢)].

❊ ❊ ❊

(١) المصدر نفسه (ص: ٢٩).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٣٣).

المبحث الثالث
أقوال أبي حنيفة في مسائل الإيمان

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والإيمان هو الإقرار والتصديق)[١].

وقال: (الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجَنان)[٢].

وقال: (الإيمان لا يزيد ولا ينقص)[٣].

وقوله في مسمى الإيمان هذا مع نفي الزيادة والنقصان، خالف الصواب فيه، هو الفارق بين عقيدة الإمام أبي حنيفة وبين عقيدة سائر الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد، والحق معهم بلا شك. وهذا هو المشهور عن أبي حنيفة عند السلف، ومع ذلك ذكر ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في (التمهيد) أن أبا حنيفة قد رجع عن الإرجاء، مستدلا برواية جاء فيها: (أن حماد بن زيد قال: كلمت أبا حنيفة في الإرجاء فجعل يقول وأقول، فقلت له: حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال: حدثني رجل من أهل الشام عن أبيه ثم ذكر الحديث سواء إلى آخره[٤]... قال حماد: فقلت لأبي حنيفة ألا تراه يقول: «أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان»... ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان... قال: فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه ألا تجيبه

(١) الفقه الأكبر (ص: ٥٥).

(٢) الوصية مع شرح البابرتي (ص: ٥٨) ط: دار الفتح.

(٣) المصدر السابق (ص: ٧٢) ط: دار الفتح.

(٤) وهو حديث عمرو بن عنبسة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند أحمد في مسنده (١٧٠٢٧)، وفيه: قال رجل: يا رسول اللَّه، ما الإسلام؟ قال: «**أن يسلم قلبك للَّه** عَزَّ وَجَلَّ، **وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك**»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «**الإيمان**»، قال: وما الإيمان؟ قال: «**تؤمن باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت**»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «**الهجرة**»، قال: فما الهجرة؟ قال: «**تهجر السوء**»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «**الجهاد**»، قال: وما الجهاد؟ قال: «**أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم**»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «**من عقر جواده وأهريق دمه**»، قال رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة**».

يا أبا حنيفة؟ قال: لا أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول اللَّه ﷺ. . .)[١].

ونصر هذا القول ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) حيث قال: (والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد. . .)[٢].

فهذا قولان ينفيان عن أبي حنيفة الإرجاء[٣].

وبهذا تكون النتيجة مما سبق على النحو الآتي:

١- المشهور عند المتقدمين والمتأخرين أن أبا حنيفة يقول بالإرجاء وهو منقول بالأسانيد الصحيحة.

٢- تبقى مسألة رجوعه عن الإرجاء محتملة لكن غير مقطوع بها.

وقد يرد سؤال: هل هذا الخلاف بين مرجئة الفقهاء والسلف حقيقي أم لفظي (صوري)؟

الجواب: ذكر شيخ الاسلام في مواطن أنه صوري في بعض المسائل، وفي غيرها أنه حقيقي في بعضها، ورجح الإمام ابن أبي العز في شرحه للطحاوية بأنه صوري (لفظي)[٤]، والصواب في ذلك -واللَّه أعلم- أن من قال: إنه حقيقي، فإنه محق من جهة أثره الاعتقادي؛ لكون العمل -عمل الجوارح والأركان- مما أمر اللَّه

---

(١) التمهيد (٩/ ٢٤٧).

(٢) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (٢/ ٤٩٤).

(٣) وقد نصر هذا القول من المعاصرين الشيخ عبد اللَّه بن جبرين، ينظر كلامه في: الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية (٣/ ٤٤٧- ٤٤٨).

(٤) ينظر: الإيمان لابن تيمية (ص٢٣٣)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٥٠٤- ٥٠٥) (١٣/ ٣٨- ٣٩)، وشرح ابن أبي العز للطحاوية (٢/ ٥٠٨- ٥٠٦)، والتنكيل للمعلمي، دار علم الفوائد (٢/ ٥٥٥- ٥٧٧)، وشرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢- ٥٩)، وتعليق الألباني على الطحاوية (ص: ٦٦- ٦٩) [حيث جعل الخلاف حقيقيًّا]، وابن باز في تعليقه على شرح الطحاوية - مجموع فتاوى ابن باز (٢/ ٨٣)- [حيث قرر أنه لفظي ومعنوي -حقيقي-]، وينظر للاستزادة في مسألة الزيادة والنقصان والاستثناء: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص (٤٤٧- ٤٤٨).

بوجوب اعتقاده، ومن قال: إنه صوري فهو محق من جهة أثره في التكفير، ويتضح الأمر أكثر بذكر التفصيل من وجهين على النحو الآتي:

الأول: أنه لفظي من حيث أنهم أوجبوا العمل، ولم يتساهلوا فيه، أي هم متفقون مع أهل السنة على وقوع حكم الكفر: على من قال قولًا، أو عمل عملًا، أو اعتقد اعتقادًا، يوجب الكفر، فمن هذه الجهة لم يترتب عليه فساد اعتقاد كغلاة المرجئة، واتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان.

الوجه الثاني: أنه حقيقي من جهة أنهم خالفوا الجمهور والأدلة الصحيحة الصريحة في مسائل أربع:

الأولى: عدم إدخال العمل في مسمى الإيمان، وهذا خطأ؛ لأن النصوص صريحة في إدخاله، ثم العبد مأمور بأن يعتقد وجوب العمل، إقرارًا وامتثالًا، بمعنى لابد للمؤمن أن يظهر موجب إيمانه ومقتضاه، فهو إذن، تلازم بين الظاهر والباطن، لا انفكاك بينهما، أي يمتنع أن يكون الرجل مؤمنا بقلبه باللَّه وبرسوله ﷺ ولم يؤد واجبًا ظاهرًا[1].

الثانية: أنهم لا يعتقدون الزيادة والنقصان في الإيمان رغم تكاثر الأدلة.

الثالثة: في مسألة الاستثناء أي قول: (إن شاء اللَّه) يُحرِّمُونه. **أما السلف** فيقولون له حالتان: إحداهما: إذا أريد كمال الإيمان أو مرتبة الإحسان فالاستثناء مشروع؛ لأن فيه تزكية تقتضي القطع بأن اللَّه قبل العمل من العبد، وأنه عمل كل الأوامر، وهذا يترتب عليه أيضًا القطع بدخول الجنة[2].

والحالة الثانية: إن أريد أصل الإيمان (مرتبة الإسلام) ففيه تفصيل أيضًا: فإن

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٢١).

(٢) دل عليه قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]، وجاء عن ابن مسعود بسند صحيح عند أبي عبيد للقاسم بن سلام في كتاب الإيمان [(١٠) (ص: ٣٥- ٣٦)] أنه جاء إليه رجل فقال: بينا نحن نسير إذ لقينا ركبًا، فقلنا: من أنتم؟ فقالوا: نحن المؤمنون فقال: أو لا قالوا: إنا من أهل الجنة؟.

كان شكًّا فلا يجوز[١]، أما إن كان من باب إثبات أن الأمور تكون بمشيئة اللَّه، فيجوز الاستثناء[٢].

الرابعة: إنكار التفاضل في أصل الإيمان؛ إذ الناس متساوون فيه عندهم، بينما أهل السنة يقولون: إن الناس يتفاضلون.

❊ ❊ ❊

---

(١) دل عليه، قوله -تعالى-: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

(٢) دل عليه، قوله -تعالى-: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَۖ فَعَلِمَ مَا لَمۡ تَعۡلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتۡحٗا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ٢٧]، فهنا الاستثناء ذكره اللَّه، مع أن دخولهم متحقق ومستيقن.

المبحث الرابع
أقوال أبي حنيفة في الصحابة والإمامة

يوافق الإمام أبو حنيفة أهل السنة والجماعة في معتقد الصحابة، حيث يقول: (ولا نذكر أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ إلا بخير)[١].

ويقول في المفاضلة بين الخلفاء الأربعة: (وأفضل الناس بعد النبيين -عليهم الصلاة والسلام- أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى -رضوان اللَّه عليهم أجمعين-)[٢].

أما في مسألة الإمامة فقد **جاء في الفقه الأكبر** -الأبسط-: (وكن مع الفئة العادلة والسلطان الجائر. . .)[٣]، ورواه عنه أصحابه، منهم: الطحاوي (**٣٢١هـ**) في عقيدته، حيث قال: (**ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزعُ يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة اللَّه** ﷻ **فريضة، ما لم يأمروا بمعصية وندعو لهم بالصلاح والمعافاة**)[٤]، وقال أيضًا رحمه الله: (ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم)[٥]. ومعلوم أن الطحاوي قد نص على أنه يقرر عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه[٦].

وممن نقل عن أبي حنيفة عدم الخروج على الإمام الفاسق: أبو اليسر البزدوي (**٤٩٣هـ**) حيث قال: (وإذا فسق الإمام يجب الدعاء له بالتوبة، ولا يجوز الخروج

(١) الفقه الأكبر (ص: ٤٣).
(٢) المصدر السابق (ص: ٤١).
(٣) الفقه الأكبر -الأبسط-، دراسة وشرح، د. محمد الخميس (ص: ٣٩٢).
(٤) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٧٧- ٧٩).
(٥) المصدر السابق (ص: ٧٤).
(٦) (٢/ ٥٢٩).

عليه، **وهذا مروي عن أبي حنيفة**. . .)[١].

وهذا ما سار عليه الأحناف، منهم: السرخسي (٤٨٣هـ)، حيث يقول: (فإن كان المسلمون مجتمعين على واحد، وكانوا آمنين به، والسبيل آمنة فخرج عليه طائفة من المسلمين فحينئذ يجب على من يقوى على القتال أن يقاتل مع إمام المسلمين الخارجين لقوله -تعالى-: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، والأمر حقيقة للوجوب، ولأن الخارجين قصدوا أذى المسلمين وإماطة الأذى من أبواب الدين، وخروجهم معصية، ففي القيام بقتالهم نهي عن المنكر وهو فرض. . .)[٢]. وقال التفتازاني (٧٩٣هـ): (ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع سواء كان عادلًا أو جائرًا)[٣].

وقال ابن الهمام (٨٦١هـ): (ويجب طاعة الإمام عادلًا كان أو فاجرًا، إذا لم يخالف الشرع)[٤]، وقال: (عند الحنفية ليست العدالة شرطًا للصحة [أي: صحة الولاية] فيصح تقليد الفاسق)[٥]. فكيف يُخرج عليه، وهو قد صحت إمامته وقرروا وجوب طاعته؟.

ونقل بعض الأحناف الإجماع على عدم الخروج على الإمام الفاسق، منهم أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) حيث قال: (**الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي**)[٦].

---

(١) أصول الدين (ص: ١٩٨).

(٢) المبسوط للسرخسي (١٠/ ١٢٤).

(٣) شرح المقاصد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (٥/ ٢٣٣) ط عالم الكتب.

(٤) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحه المسامرة (ص: ٣٢٨).

(٥) المصدر السابق (ص: ٣٢٢).

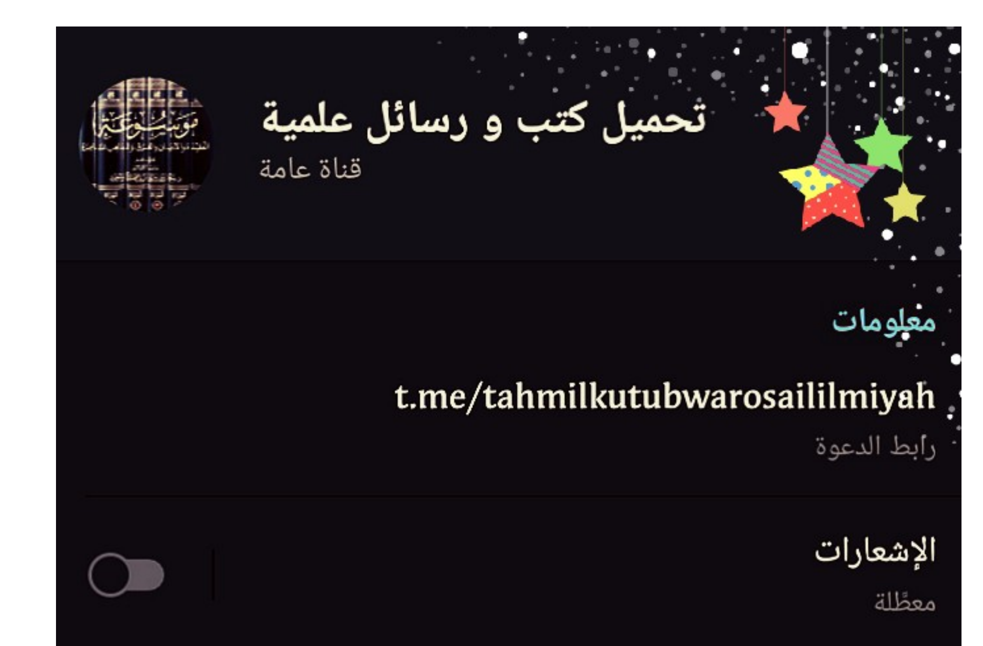
(٦) أصول الدين (ص: ١٩٦).

وكذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) حيث يقول: (وقد دلت نصوص الكتاب والسنة، **وإجماع سلف الأمة** أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة-: يطاع في مواضع الاجتهاد، المطاعون في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية)[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٥٣٤- ٥٣٥).



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الثاني
عقيدة الإمام مالك

- **المبحث الأول :** عقيدة الإمام مالك في الإيمان باللَّه .
  - المطلب الأول : قوله في التوحيد .
  - المطلب الثاني : أقواله في توحيد الصفات
- **المبحث الثاني :** أقوال مالك في بقية أركان الإيمان .
- **المبحث الثالث :** أقوال مالك في مسائل الإيمان .
- **المبحث الرابع :** أقوال مالك في الصحابة والإمامة .
  - المطلب الأول : أقوال مالك في الصحابة .
  - المطلب الثاني : أقوال مالك في الإمامة .

❋ ❋ ❋



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الأول
عقيدة الإمام مالك في الإيمان بالله

■ المطلب الأول: قوله في التوحيد.

يُعظم الإمام مالك التوحيد كغيره من العلماء، وهذا يتضح حين سُئل عن الكلام والتوحيد، فقال: محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله**»[(١)] فما عصم به الدم والمال، حقيقة التوحيد)[(٢)].

أما موقفه من توحيد العبادة، ومنعه لكل ما ينافيه، هو تقريره لقاعدة مهمة وهي (سد الذرائع وحمايتها) يقول الإمام القرطبي: (التمسك بسد الذرائع وحمايتها، وهو مذهب مالك وأصحابه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وقد دل على هذا الأصل الكتاب والسنة)[(٣)].

ومما يؤكد ذلك: أنه قال في زيارة قبر النبي ﷺ: (لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو، ولكن يسلم ويمضي)[(٤)].

وهذا مذهب الأئمة الثلاثة أيضًا -أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد- وغيرهم من أئمة الإسلام أن الرجل إذا سلم على النبي ﷺ وأراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة (٢٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا الشهادتين (٢١) من حديث أبي هريرة وابن عمر.

(٢) أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي (١٩) (ص: ٢٦- ٢٧)، ونقله الذهبي في السير (١٠/ ٢٦).

(٣) تفسير القرطبي (٢/ ٥٧).

(٤) الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٩٩).

(٥) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٣٥٣).

وقال في القبور عمومًا: (أكره تجصيص القبور والبناء عليها، وهذه الحجارة التي يبنى عليها)[١].

وفي الآثار والمشاهد، والمساجد التي لم يرد فيها نص لزيارتها، ذكر أبو شامة أن مالكا وغيره من علماء المدينة: يكرهون تلك المساجد، وتلك الآثار التي في المدينة ما عدا قباء وأُحدًا)[٢].

■ المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات.

الإمام مالك وعلماء السلف قرّروا قواعد في الصفات أخذها العلماء بعدهم وأصبحت متقرّرة في كتبهم[٣]، منها قاعدة: (**إمرار نصوص الصفات بلا كيف**)، فعن الوليد بن مسلم (١٩٤هـ) أنه قال: سألت الأوزاعي (١٥٧هـ)، والثوري (١٦١هـ)، **ومالك بن أنس (١٧٩هـ)** والليث بن سعد (١٧٥هـ): عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قال: (**أمروها كما جاءت بلا كيف**)[٤]، وفي رواية الدارقطني: (**أمضها بلا كيف**)[٥].

وله مقالة مشهورة في الاستواء أصبحت قاعدة تنزل على كل الصفات، فعن يحيى بن يحيى، يقول: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرَّحضاء، ثم قال: (**الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**، وما أراك إلا مبتدعًا. فأمر به أن يخرج)[٦].

وفي رواية سفيان بن عيينة (١٩٨هـ): (**الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير**

---

(١) المدونة (١/ ٢٦٣).
(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٦٢).
(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٦٢).
(٤) أخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١١٤٦)، وابن عبد البر التمهيد (٧/ ١٤٩)، والبيهقي في الاعتقاد (ص: ١١٨)، وأورده ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٦).
(٥) أخرجه في الصفات (ص: ٤٤).
(٦) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥).

معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإني لأظنك ضال، أخرجوه.

فناداه الرجل: يا أبا عبد اللَّه واللَّه الذي لا إله إلا هو لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة والكوفة والعراق فلم أجد أحدًا وفق لما وفقت له)[١].

وفي رواية عبد اللَّه بن نافع (٢٠٦هـ): (**استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء**)[٢].

وهذا الأثر مشهور ومقبول عند أهل السنة ورد بطرق متعددة[٣]، يمكن أن يُستنتج منه جملًا أربعًا، كل جملة منها قاعدة وهي:

١- الاستواء غير مجهول.

٢- والكيف غير معقول.

٣- والإيمان به واجب.

٤- والسؤال عنه[٤] بدعة.

قوله: (الاستواء غير مجهول -معلوم-) أي: المعنى في اللغة، وليس كما قال البيهقي أنه تفويض، أي إثبات لفظ الاستواء فقط دون المعنى[٥]، ونسب هذا القول إلى الإمام مالك[٦]، ومما يؤكد عدم صحته أن علماء المالكية أنفسهم -ممن وقعوا في شيء من الكلام- أثبتوا أن مالكًا يعني بقوله (الاستواء معلوم)؛ أي: المعنى.

---

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٣٩).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٨).

(٣) ينظر للاستزادة في تخريجه: الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في صفة الاستواء - دراسة تحليلية - د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر (ص: ٣٥- ٥٢).

(٤) ينظر: الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في صفة الاستواء (ص: ٥١).

(٥) ينظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للبيهقي (ص: ١١٥).

(٦) وقد نسبه أيضًا إلى الإمام مالك البغدادي في كتابه أصول الدين (ص: ١٣٢)، ولم يرتضِ هذا القول.

فمثلًا: يقول الإمام ابن العربي المالكي: (ومذهب مالك رحمه الله أن كل حديث منها[١] معلوم المعنى؛ ولذلك قال للذي سأله: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة)[٢]. ويقول القرطبي: (قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم -يعني: **في اللغة**- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة)[٣]. ثم قال: (والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار)[٤].

وهذا ما فهمه أصحاب مالك المتبعين له عقيدة وفقها: كابن عبد البر، حيث يقول: (والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه)[٥].

فالمعلوم إذن، هو المعنى. أما القول بأن الإمام مالكًا كان يقصد بقوله (معلوم) ثبوت نص الاستواء ووروده، فقطعًا السائل لا يعنيه، بل هو يقرّ بثبوته، بدليل الروايات الأخرى بألفاظ أخرى: (الاستواء غير مجهول)، و (استواؤه معقول). أيضًا لو كان المراد مجرد ثبوت اللفظ أو النص لما قال: (الكيف مجهول)؛ لأنه لا يحتاج إليه إذا كان مفوضًا المعنى.

- قوله: (والكيف غير معقول) فيه قطع الطمع لمعرفة كيفية صفات اللَّه.

- وقوله: (والإيمان به واجب) أي: بالاستواء دون تكييف ولا تمثيل، وهذا الشأن في جميع الصفات.

- قوله: (والسؤال عنه بدعة)؛ لأنه من علم الغيب، وقول على اللَّه بلا علم، وهكذا يُقال في سائر الصفات.

ويقول في صفة العلو والعلم: (اللَّه في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو

(١) هنا يعني أحاديث الصفات كما دل عليه السياق الذي قبله وبعده.
(٢) عارضة الأحوذي لشرح الترمذي، لابن العربي المالكي (٣/ ١٦٦).
(٣) تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩- ٢٢٠).
(٤) المصدر السابق (٧/ ٢٢٠).
(٥) التمهيد (٧/ ١٣١).

من علمه مكان)[١].

وأما في صفة النزول فقد جاء عن زهير بن عباد قال: (كل من أدركت من المشايخ: **مالك**، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: النزول حق)[٢].

وأما ما نسب للإمام مالك أنه نفى النزول وفسرّه بنزول أمره، فهو مبني على روايتين:

الرواية الأولى: (قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب: يتنزل ربنا -تبارك وتعالى- أمره، فأما هو، فدائم لا يزول. قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن واللَّه، ولم أسمعه من مالك)[٣].

أما الرواية الثانية: قال: (إنه ينزل أمره)، وجاءت في التمهيد لابن عبد البر[٤].

وهاتان الروايتان لا تصح عن الإمام مالك؛ لأن الرواية الأولى من رواية (حبيب بن أبي حبيب)، وقد أجمع علماء الجرح والتعديل على كذبه، وأنه متروك الحديث، قال يحيى بن معين: (ليس بشيء)[٥]، وقال أحمد: (ليس بثقة وكان يكذب)[٦]. وقال أبو حاتم الرازي: (كان يحيل الحديث ويكذب، متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة)[٧]، وقال النسائي: (متروك

(١) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص: ٣٥٣) الانتقاء (ص: ٣٥).
(٢) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٤٧) (ص: ١٠٢)، وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: شرح حديث النزول (ص: ٥٨) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥)، وذكرها ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٠٥).
(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).
(٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ١٨٩) ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٠).

الحديث)[١]، وقال ابن حبان: (كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم...)[٢]، وقال ابن عدي: (كاتب مالك بن أنس يضع الحديث)[٣].

أما الرواية الثانية: ففيها: محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم أبو الخطاب الشاعر المعروف بالجَبَلي، قال عنه الخطيب: (كان رافضيًّا شديد الترفض)[٤].

وبهذا يتضح عدم صحة هاتين الروايتين - واللَّه أعلم-.

وفي رؤية اللَّه يوم القيامة: سُئل مالك أيُرى اللَّه يوم القيامة؟ فقال: نعم، يقول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣]، وقال لقوم آخرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[٥].

وفي القرآن وصفة الكلام: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (القرآن كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ)[٦]. وقال: «من قال القرآن مخلوق يؤدب ويحبس حتى تعلم منه التوبة»[٧].

* * *

(١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ١٨٩).
(٢) المجروحين (١/ ٢٦٥).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).
(٤) تاريخ بغداد (٤/ ١٧٠) (١٣٦٢)، وينظر: لسان الميزان (٥/ ٣٠٣).
(٥) الانتقاء (ص: ٣٦).
(٦) أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في السنة (١/ ١٧٤).
(٧) المصدر نفسه (١/ ١٧٤).

المبحث الثاني
أقوال مالك في بقية أركان الإيمان

يعتقد الإمام مالك رحمه الله تبعًا لما ثبت عنه بوجوب التسليم بالكتاب والسنة، وتعظيم الأنبياء والرسل، ومن ذلك أنه قال: (ومن سب أحدًا من الأنبياء والرسل، أو جحد ما أنزل عليه، أو جحد منهم أحدًا، أو جحد ما جاء به فهو بمنزلة من سب رسول اللَّه ﷺ، يصنع فيه ما يصنع فيه هو؛ لأن اللَّه -تعالى- يقول: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ثم قال -تعالى- على إثرها: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال في النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠])(١).

وأما أقوال الإمام مالك في القدر فقد ذكر في الموطأ بعض الأبواب المتعلقة بالقدر، منها: (باب النهي عن القول بالقدر، باب: ما جاء في القدر)، وله كتاب في القدر والرد على القدرية -مفقود-(٢).

وهناك أقوال للإمام مالك في القدر نقلها جمع من العلماء، منهم: أبو داود

(١) البيان والتحصيل (١٦/ ٤١٥).
(٢) ذكره القاضي عياض (٥٤٤هـ) في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٩٠)، وقال عنه: (وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه اللَّه تعالى. . .).

(٢٧٥هـ) في مسائل أحمد، وأبو عاصم في السنة (٢٨٧هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ) في الصفات، والهروي في ذم الكلام، وابن عبد البر في التمهيد، والآجرّي (٣٦٠هـ) في الشريعة، وأبو نعيم (٤٣٠هـ) في الحلية، واللالكائي (٤١٦هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة[١].

وأختار منها الآتي:

- فعن عبد العزيز بن عبد اللَّه الأويسي، قال: قال مالك بن أنس: (ما أضل من كذب بالقدر لو لم يكن عليهم فيه حجة إلا قوله -تعالى-: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] لكفى به حجة)[٢].

- وقال القاسم بن الحكم: سألت مالكًا عن القدرية من هم؟ فقال: (سألت أبا سهيل كما سألتني، فقال: الذين يقولون الاستطاعة إليهم إن شاءوا أطاعوا وإن شاءوا عصوا)[٣].

- وعن سعيد بن عبد الجبار، قال: سمعت مالك بن أنس، يقول: (ورأيي فيهم أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا - يعني القدرية-)[٤].

- وعن [ضمرة][٥] بن ربيعة (٢٠٢هـ) أن مالكا قال: «لم نؤمر أن نتكل على القدر، وإليه نصير»[٦]. وفيه بيان أن القدر ليس حجة لمن ارتكب الذنوب.

وأما الإيمان باليوم الآخر: فله أقوال -موافقة لما ورد في النصوص-، منها: ما يتعلق بأشراط الساعة، حيث يقول: (بلغني أنه تبعث نار من أرض اليمن تسوق الناس

(١) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٩١٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٨) السنة لابن أبي عاصم (١/ ٨٨) حلية الأولياء (٦/ ٣٢٦).
(٢) أخرجه الآجري في الشريعة للآجري (٢/ ٩١٤) (٥٠٨).
(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٨).
(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة لابن أبي عاصم (١/ ٨٧).
(٥) للتنبيه في المطبوع (حمزة)، وهو تحريف.
(٦) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٥١).

سوقا إلى أرض المحشر)[١].

وفي عذاب القبر والجنة ونعيمها والنار وجحيمها: روى أحاديث عن النبي ﷺ في الموطأ لا مجال لذكرها هنا ولكن أذكر منها حديث عائشة رضي الله عنها أن يهودية جاءت تسألها، فقالت لها: أعاذك اللَّه من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول اللَّه ﷺ: أيعذب الناس في قبورهم؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: **عائذًا باللَّه من ذلك**، ثم ركب رسول اللَّه ﷺ ذات غداة مركبًا، فخسفت الشمس، فرجع ضحى، فمر رسول اللَّه ﷺ بين ظهراني الحجر، ثم قام يصلي، وقام الناس وراءه، فقام قيامًا طويلًا، ثم ركع ركوعًا طويلًا، ثم رفع فقام قيامًا طويلًا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلًا، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فسجد، ثم قام قيامًا طويلًا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلا وهو دون الركوع الأول، ثم قام قيامًا طويلًا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلًا وهو دون الركوع الأول، ثم رفع، فسجد، وانصرف، وقال رسول اللَّه ﷺ: ما شاء اللَّه أن يقول، **وأمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر**»[٢].

وفي الميزان: جاء عن زهير بن عباد (٢٣٨هـ) أنه قال: كل من أدركت من المشايخ مالك، وسفيان، وفضيل، وعيسى بن يونس، وابن المبارك، ووكيع بن الجراح، كانوا يقولون: **الميزان حق**)[٣].

❊ ❊ ❊

(١) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٦٠).
(٢) أخرجه في الموطأ حديث (٦٠٦)، وهو في البخاري (١٠٤٩).
(٣) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: ١٦٥).

المبحث الثالث
أقوال مالك في مسائل الإيمان

قول الإمام مالك في الإيمان متقرر ومعروف عند العلماء، فهو موافق للكتاب والسنة ولأقوال السلف، حيث يقول: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[(١)].

وعن أشهب بن عبد العزيز (٢٠٤هـ) قال: قال مالك: (أقام الناس يصلون نحو بيت المقدس ستة عشر شهرًا، ثم أُمروا بالبيت الحرام، فقال اللَّه -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، قال مالك: وإني لأذكر بهذه الآية قول المرجئة: إن الصلاة ليست من الإيمان)[(٢)].

وأما ما نقله بعض العلماء بأن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ يرى زيادة الإيمان دون النقصان فهو غير صحيح ومخالف للمشهور من قوله، قال شيخ الإسلام: (وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه؛ وهو المشهور عند أصحابه: كقول سائرهم: إنه يزيد وينقص)[(٣)].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في السنة (١/ ١٧٤)، وابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٣٥).
(٢) أورده ابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٣٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٦).

المبحث الرابع
أقوال مالك في الصحابة والإمامة

▪ المطلب الأول: أقوال مالك في الصحابة.

جاء عن عبد اللَّه العنبري (٢٢٨هـ)، عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: (من تنقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فيء المسلمين، ثم تلا قوله -تعالى-: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] حتى أتى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، فمن تنقصهم أو كان في قلبه عليهم غل فليس له في الفيء حق)[١].

وقد جاء عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم سب أو شتم الصحابة روايتان:

الأولى: أنه يؤدّب، قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (من شتم النبي ﷺ قُتل، ومن شتم أصحابه أُدب)[٢].

الثانية: أنه يكفر، قال أبو عروة -رجل من ولد الزبير- قال: (كنا عند مالك فذكروا رجلًا ينتقص أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح من الآية: ٢٩] فقال

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧).
(٢) الشفا (٢/ ٦٥٢).

مالك: **من أصبح في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقد أصابته الآية)**[١].

قال القرطبي (٦٧١هـ) -معلقًا على كلام مالك-: (لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم، أو طعن عليه في روايته: فقد رد على اللَّه رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين)[٢].

وهذان قولان لأهل العلم، لكن يحتاج المقام هنا تفصيل المسألة أكثر؛ لكي يتوجه القولان المرويان عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك ببيان أحوال الساب للصحابة على النحو الآتي:

١- أن يقترن بسبه دعوى كفرية: كأن يؤلّه عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو يزعم أن القرآن نقص منه آيات وكُتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك، فهذا لا شك في كفره.

٢- أن يسبهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم -ومنهم مالك-.

٣- أن يسبهم أو يلعنهم ويقبحهم مطلقًا، فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد، ولكن الصواب أنه يكفر.

٤- أن يسبهم أو يلعنهم؛ لأنهم ارتدّوا بعد رسول اللَّه ﷺ إلا نفرًا قليلًا، أو أنهم فسّقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كُفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم[٣].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٢) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٧).

(٣) ينظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص: ٥٨٦).

■ المطلب الثاني: أقوال مالك في الإمامة.

لا يختلف الإمام مالك في موقفه من الإمامة العظمى عن موقف علماء السلف في عدم الخروج على الإمام، والسمع والطاعة له، وأما من زعم أن الإمام مالكًا يرى جواز الخروج، فهذا يخالف ما نُقل عنه، وعن أصحابه.

أما ما نقل عنه، فمنها: أنه سُئل: أيأتي الرجل إلى السلطان فيعظه، وينصح له، ويندبه إلى الخير؟

فقال: إذا رجا أن يسمع منه، وإلا فليس ذلك عليه)[١].

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ)- معلقًا على هذه الإجابة-: (إنما فر من فر من الأمراء؛ لأنه لا يمكنه أن ينصح لهم، ولا يغير عليهم، ولا يسلم من متابعتهم)[٢].

فإذا لم يوجب مجرد النصيحة التي لا يخالف فيها أحد إذا رجا ألا يسمع منه، مخافة أن يتسبب له مفسدة أعظم، فكيف بالخروج بالسيف، وقد عُلم بالتجربة وقبل ذلك بالدليل مفاسد ذلك؟

أما عن علماء المالكية، وهم أعرف الناس بقول مالك، فقد نقل بعضهم الإجماع منهم: ابن عبد البر (٤٦٢هـ)، حيث يقول: (**ولا خلاف بين العلماء** أن الحج يقيمه السلطان للناس، ويستخلف على ذلك من يقيمه لهم على شرائعه وسننه، ويصلي خلفه الصلوات كلها برًّا كان أو فاجرًا أو مبتدعًا ما لم تخرجه بدعته من الإسلام)[٣].

ومنهم ابن بطال (٤٤٩هـ)، حيث يقول: (في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، **والفقهاء مجمعون** على أن الإمام المتغلّب طاعته لازمة، ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ٢٨٥).
(٢) المصدر السابق (٢١/ ٢٨٦).
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ١٠).

الخروج عليه)[١].

وقد نقل أصحابه في عقائدهم: مسألة عدم الخروج على الإمام، منهم: ابن أبي زيد القيرواني[٢]، وكذلك أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي، حيث يقول: (والحج والجهاد مع كل خليفة بر وفاجر، ولا يقطع ذلك ظلم ظالم، ولا جور جائر)[٣]، وقال أبو عمر الداني: (وواجب الانقياد للأئمة، والسمع والطاعة لهم في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وإعظامهم وتوقيرهم، وكذا طاعة خلفائهم، والنائبين عنهم من الأمراء، والقضاة، والحكام، والعمال، والسعاة، وجباة الخراج والأموال، وسائر من استخلفوه في شيء مما إليهم النظر فيه، ولا يجب الخروج عليه، والمشاقة لهم...)، ثم قال: (ويلزم ترك طاعته فيما هو عاص فيه من ظلم، وجور، وعصيان، وبدعة، ولا يجب بهذه الأمور خلعه، ولا الخروج عليه)[٤].

وقال الإمام الشاطبي: (قيل ليحيى بن يحيى: البيعة مكروهة؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك. أخبرني بذلك مالك عنه أنه كتب إليه، وأمر له بالسمع والطاعة على كتاب اللَّه وسنة نبيه محمد ﷺ. قال يحيى: والبيعة خير من الفرقة)[٥].

* * *

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٨).

(٢) ينظر: مقدمة ابن أبي زيدون (ص٦١).

(٣) ينظر: الرد على أهل البدع وتبيين أصول السنة، وحفظ ما لابد للعمل به بشاهد الحديث والقرآن (ص: ٣٥).

(٤) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص: ٢٤٢- ٢٤٢)، وينظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها (٢/ ٣٨١).

(٥) (الاعتصام) للشاطبي (٣/ ٣٣).

الفصل الثالث
عقيدة الإمام الشافعي

- **المبحث الأول:** عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان باللَّه.
  - المطلب الأول: قوله في التوحيد.
  - المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات
- **المبحث الثاني:** أقوال الشافعي في بقية أركان الإيمان.
- **المبحث الثالث:** أقوال الشافعي في مسائل الإيمان.
- **المبحث الرابع:** أقوال الشافعي في الصحابة والإمامة.
  - المطلب الأول: أقوال الشافعي في الصحابة.
  - المطلب الثاني: أقوال الشافعي في الإمامة.

❊ ❊ ❊



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الأول
عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان بالله

■ المطلب الأول: قوله في التوحيد.

يعتقد الإمام الشافعي مع شيخه الإمام مالك بأن التوحيد هو إفراد اللَّه بالعبادة، فقد أخرج الهكّاري في (اعتقاد الشافعي) بسنده عن المزني، أنه سمع الشافعي يقول: سألت مالكا عن الكلام والتوحيد، فقال: محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا اللَّه**»[(١)] فما عصم به الدم والمال، حقيقة التوحيد)[(٢)]. ومعلوم أن الذي جعل دماءهم وأموالهم معصومة هو الكفر بالطاغوت والإيمان باللَّه.

فهنا بيّن أن أول واجب هو التوحيد وإفراده بالعبادة، وهذا هو التوحيد الذي جاءت به الأنبياء، وهو الإقرار بالشهادتين، وليس مثل ما يقوله بعض المتكلمين بأنه النظر العقلي.

ويؤيد هذا قوله في كتاب الأم: (إن أول ما أنزل اللَّه عليه ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم أنزل عليه بعدها ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فمرت لذلك مدة. ثم يقال أتاه جبريل عليه السلام عن اللَّه عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم إلى **الإيمان به...**)[(٣)]. وقال عن الصلاة: (هي أبين ما افترض اللَّه عز وجل عليه بعد

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب: فإن تابو وأقاموا الصلاة (٢٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا الشهادتين (٢١) من حديث أبي هريرة وابن عمر.

(٢) أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي (١٩) (ص: ٢٦- ٢٧)، ونقله الذهبي في السير (١٠/ ٢٦).

(٣) الأم (٤/ ١٦٨).

توحيد اللَّه وشهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ والإيمان بما جاء به من اللَّه -تبارك وتعالى-)[١].

وهذا ما قرره صاحب الشافعي أبو العباس بن سُريج، فقد (قيل له: ما التوحيد؟ قال: (**توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأشهد أن محمدًا رسول اللَّه، وتوحيد أهل الباطل من المسلمين الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإبطال ذلك**)[٢].

وفي سد الذرائع للشرك، يقول: (وأحب ألاّ يُزاد في القبر تراب من غيره، وليس بأن يكون فيه تراب من غيره بأس، إذا زيد فيه تراب من غيره ارتفع جدًّا، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبرا أو نحوه، وأحب أن لا يبنى، ولا يجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء)[٣].

وقال: (وأكره أن يبنى على القبر مسجد، وأن يسوى، أو يصلى عليه، وهو غير مسوى أو يصلى إليه -قال-: وإن صلى إليه أجزأه، وقد أساء، أخبرنا مالك أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**قاتل اللَّه اليهود، والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقى دينان بأرض العرب**»[٤] -قال-: وأكره هذا للسنة، والآثار، وأنه كره -واللَّه تعالى أعلم- أن يعظم أحد من المسلمين؛ يعني يتخذ قبره مسجدًا، ولم تؤمن في ذلك الفتنة، والضلال على من يأتي بعد؛ فكره -واللَّه أعلم-؛ لئلا يوطأ، ولأن مستودع الموتى من الأرض ليس بأنظف الأرض، وغيره من الأرض أنظف)[٥].

والكراهة هنا بمعنى التحريم؛ وهو مراد المتقدمين -كما تقدم في مبحث أبي حنيفة-، وليس كما درج عليه المتأخرون على كراهة التنزيه، أو على ما ليس

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٩٢).

(٢) أورده الهكّاري في اعتقاد الشافعي (٢٠) (ص: ٢٧)، وقوّام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠٧).

(٣) الأم (١/ ٣١٦).

(٤) أخرجه مرسلا في الموطأ (٥٧١)

(٥) الأم (١/ ٣١٧).

بحرام، والإمام الشافعي أطلق لفظ الكراهة[١]؛ لأن الحرام يكرهه اللَّه ورسوله؛ ودليل ذلك أنه استشهد بحديث رسول اللَّه ﷺ قال: «**قاتل اللَّه اليهود، والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم . . .**»[٢].

وقال في الحلف بغير اللَّه: (وكل يمين بغير اللَّه فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفًا فليحلف باللَّه أو ليسكت**»[٣])[٤].

وفي نسبة المطر إلى النوء أو الاستسقاء بالنجوم يقول: (- واللَّه أعلم - أن من قال: مُطرنا بفضل اللَّه ورحمته فذلك إيمان بالله؛ لأنه يعلم أنه لا يمطر ولا يعطي إلا اللَّه ﷻ وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك، يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا؛ فذلك كفر كما قال رسول اللَّه ﷺ لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه، ولا لغيره شيئًا، ولا يمطر، ولا يصنع شيئًا، فأما من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا، فإنما ذلك كقوله: مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفرًا، وغيره من الكلام أحب إلي منه)[٥].

وهذا التفصيل هو الذي عليه السلف -رحمهم اللَّه-.

■ المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات.

الإمام الشافعي سار على منهج السلف في إثبات الصفات لم يخرج عنه، وهذا

---

(١) قال الغزالي في المستصفى (ص: ٥٣- ٥٤): (فكثيرًا ما يقول الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأكره كذا وهو يريد التحريم)، وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٤) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب: (٤٣٧)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضعُ الصَّلاة، بابٌ: النَّهْيُ عن بناء المساجد على الْقُبُور (٥٣٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولًا أو جاهلًا (٦١٠٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: النهي عن الحلف بغير اللَّه (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) الأم (٧/ ٦٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٨٨).

الثابت عنه، فقال في استفتاح كتابه الرسالة: (الحمد للَّه... الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه)[١].

وتقدم كلام الشافعي في أن من حلف بأسماء اللَّه وحنث، فعليه كفارة[٢]؛ وعلل ذلك بأن أسماء اللَّه غير مخلوقة[٣].

وعن الربيع بن سليمان أنه قال: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وصفاته غير مخلوقة)[٤].

وأخرج اللالكائي (٤١٦هـ) عن الشافعي أنه قال: (القرآن كلام اللَّه غير مخلوق)[٥].

وفي إثباته للصفات على طريقة السلف، يروي البيهقي عن سعيد بن أسد قال: قلت للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما تقول في حديث الرؤية؟ فقال لي: يا ابن أسد اقض علي حييت أو مت: أن كل حديث يصح عن رسول اللَّه ﷺ **فإني أقول به وإن لم يبلغني)**[٦].

وعن الرَّبيع بن سليمان وغيره، قال: سمعت الشافعي يقول: (إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يراه أولياؤه في الآخرة)[٧].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لله -تعالى- أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق اللَّه -تعالى- قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول اللَّه ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول. فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر باللَّه، وأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر معذور

(١) الرسالة للشافعي (ص: ٨).
(٢) تقدم قريبا وأخرجه الهكاري بسنده في اعتقاد الشافعي (٩).
(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٢٠).
(٤) أخرجه الهكّاري في اعتقاد الشافعي (٨).
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٨١) (٤٥٢).
(٦) الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٣١).
(٧) أخرجه ابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٨١).

بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرَّويَّة والفكر...).

ويواصل بعدها في إثبات مجموعة من الصفات فيقول: (ونحو ذلك إخبار اللَّه - سبحانه- إيانا: أنه سميع بصير، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة من الآية: ٦٤]، وأن له يمينًا بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: من الآية: ٦٧] وأن له وجهًا بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له قدمًا بقوله ﷺ: «**حتى يضع الرب فيها قدمه**»[1] يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن بقوله ﷺ: «**إنه لقي اللَّه وهو يضحك**»[2]، وأنه يهبط[3] كل ليلة إلى سماء الدنيا لخبر رسول اللَّه ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور لقول رسول اللَّه ﷺ إذ ذُكر الدجال فقال: «**إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور**»[4]، وإن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة كما يرون القمر ليلة البدر[5]، وأن له إصبعًا بقول

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: الحلف بعزة اللَّه وصفاته وكلماته (٦٦٦١)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون (٢٨٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) ونصه: «يضحك اللَّه إلى رجلين، يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة»، فقالوا: كيف يا رسول اللَّه؟ قال: «**يقاتل هذا في سبيل اللَّه عز وجل فيستشهد، ثم يتوب اللَّه على القاتل، فيسلم، فيقاتل في سبيل اللَّه عز وجل فيستشهد**» أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدد بعد ويقتل (٢٨٢٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) (يهبط) من الألفاظ الواردة في حديث النزول، فقد جاءت عند أبي داود الطيالسي في مسنده (٢٥٠٧)، وأحمد في المسند (٨٩٧٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما وأحاديث النزول متواترة وهي في الصحيحين أخرج منها البخاري في كتاب التهجد، باب: الدعاء في الصلاة من آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه (٧٥٨).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قول اللَّه -تعالى-: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] (٧٤٠٧).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قوله -تعالى-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣] (٧٤٣٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية (١٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري وجاء عندهما أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

النبي ﷺ: «**ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[١].

ثم يقول في نهاية كلامه: (ونثبت هذه الصفات، وننفي عنها التشبيه عن نفسه – تعالى–: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى من الآية: ١١])[٢].

فانظر كيف وافق معتقد السلف، وأثبت الصفات الآتية:

١- السمع والبصر.

٢- اليدين.

٣- الوجه.

٤- القدم.

٥- الضحك.

٦- الأصابع.

هذا ما تيسر نقله في هذا المطلب عن عقيدته رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي هي في غاية الوضوح وموافقة للكتاب السنة وفهم السلف.

* * *

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٦٣٠)، ابن ماجه (١٩٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٦٩١)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٩٠) ابن حبان في صحيحه (٩٤٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨٢)، وابن منده في التوحيد (١١٨)، والحاكم في المستدرك (٣١٤١)، وصححه ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (٢٠٥٠) (٢٤١٩) من حديث النواس بن سمعان الكلابي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) (جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي)، وتقدم تخريجه في التعريف بكتب الشافعي وهو مروي من أربعة طرق ثلاثة منها: عن أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي (٤٥١هـ) أخرجه ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣)، والطريق الرابع: أخرجه الهكّاري في اعتقاد الشافعي (٧)، وأورده ابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريق الهكاري (ص: ١٨١)، والذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين (٨٦).

المبحث الثاني
أقوال الشافعي في بقية أركان الإيمان

ذكر الإمام الشافعي **اعتقاده في الأنبياء والرسل**، قائلًا: (خلق اللَّه -تعالى- الخلق لعبادته ثم أبان -جل وعلا- أن خيرته من خلقه أنبياؤه، فقال -تبارك اسمه-: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣] فجعل ﷺ من أصفيائه دون عباده بالأمانة على وحيه والقيام بحجته فيهم، ثم ذكر من خاصته صفوته فقال -جل وعز-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] فخص آدم ونوحا بإعادة ذكر اصطفائهما، وذكر إبراهيم فقال - جل ثناؤه-: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وذكر إسماعيل بن إبراهيم فقال -عز ذكره-: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤] ثم أنعم اللَّه ﷻ على آل إبراهيم و [آل] عمران في الأمم فقال - تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٣- ٣٤].

(قال الشافعي) -رحمه اللَّه تعالى- ثم اصطفى اللَّه ﷻ سيدنا محمدًا ﷺ من خير آل إبراهيم، وأنزل كتبه قبل إنزاله الفرقان على محمد ﷺ بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به فقال ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال لأمته: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران، من الآية: ١١٠] ففضيلتهم بكينونتهم من أمته دون أمم الأنبياء، ثم أخبر -جل وعز- أنه جعله فاتح رحمته عند فترة رسله فقال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ

﴿وَلَا نَذِيرٍۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ [المائدة، من: ١٩] وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الجمعة: ٢].

وكان في ذلك ما دل على أنه بعث إلى خلقه؛ لأنهم كانوا أهل كتاب، أو أميين وأنه فتح به رحمته وختم به نبوته، فقال عز وجل: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقضى أن أظهر دينه على الأديان فقال عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع)[١].

أما اليوم الآخر وأحواله، قال الشافعي: (وإن عذاب القبر حق، ومساءلة أهل القبور حق، والبعث، والحساب، والجنة والنار، وغير ذلك مما جاءت به السنن، وظهرت على ألسنة العلماء، وأتباعهم من بلاد المسلمين حق)[٢].

فبدأ بذكر **القبر، ثم البعث، ثم الحساب والجنة والنار.**

وقال الشافعي في مسائل القدر: (إن مشيئة العباد هي إلى اللَّه -تعالى- ولا يشاءون إلا أن يشاء اللَّه رب العالمين، وإن أعمال الناس خلق من اللَّه فعل للعباد، وإن القدر خيره وشره من اللَّه عز وجل)[٣].

وقال رحمه الله: (في كتاب اللَّه المشيئة له دون خلقه، والمشيئة إرادة اللَّه بقول اللَّه -تعالى-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ [الإنسان: ٣٠] فأعلم عز وجل خلقه إن المشيئة له)[٤].

فهنا قرر أن أعمال العباد هي من خلق اللَّه، مع إثبات مشيئة وفعل العباد.

---

(١) الأم للشافعي (٤/ ١٦٧- ١٦٨).
(٢) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٥).
(٣) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٥)، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٥).
(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٣١٠).

وعن مراتب القدر يقول في أبيات شعرية -ردًّا عن سؤال ورده- :

(ما شئت كان وإن لم أشأ   وما شِئتُ إن لم تشأ لم يكن
خلقت العباد على ما علمتَ   ففي العلم يجري الفتى والمسن
على ذا مَنَنتَ وهذا خذلتَ   وهذا أعنت وذا لم تُعن
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ   ومنهم قبيحٌ ومنهم حسن)[(١)].

فهذه ثلاثة مراتب : (مشيئة، وخلق، وعلم) أما المرتبة الرابعة، وهي الكتابة فأنشد قائلًا :

(الهم فضل والقضاء غالب   وكائنٌ ما خطّ في اللوحِ)[(٢)].

* * *

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٠٤)، والبيهقي في الاعتقاد (ص: ١٦٢).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ١٠٨).

المبحث الثالث
أقوال الشافعي في مسائل الإيمان

يعتقد الإمام الشافعي بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فقد أخرج ابن عبد البر (٤٦٣هـ) عن الرَّبِيعُ قال: (سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد بالقلب، ألا ترى قول اللَّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني صلاتكم إلى بيت المقدس فسمى الصلاة إيمانا، وهي قول وعمل وعقد)[١].

وقال الشافعي ليلةً للحُميدي: (ما يحتج عليهم -يعني: على أهل الإرجاء- أَحَجَّ من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥])[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر)[٣].

وفي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، قال: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)[٤].

وفي مسألة الاستثناء قال أبو البقاء الفتوحي ابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ): (ويجوز الاستثناء فيه -أي: في الإيمان- بأن تقول: «أنا مؤمن إن شاء اللَّه، نص على ذلك الإمام أحمد والإمام الشافعي -رحمهما اللَّه تعالى-)[٥].

* * *

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٨١).
(٢) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٣٨٦)
(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٦) (١٥٩٣).
(٤) أخرجه البيهقي في الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٨١).
(٥) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١/ ١٥١).

المبحث الرابع
أقوال الشافعي في الصحابة والإمامة

■ المطلب الأول: أقوال الشافعي في الصحابة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد أثنى اللَّه -تبارك وتعالى- على أصحاب رسول اللَّه ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول اللَّه ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم اللَّه وهنَّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصدِّيقين والشهداء والصالحين، هم أدَّوْا إلينا سنن رسول اللَّه ﷺ وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول اللَّه ﷺ عامًّا وخاصًّا، وعَزْمًا وإرشادًا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به. وآراؤهم لنا أَحْمَدُ وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا -واللَّه أعلم-)[(١)].

وهذا الكلام يبين فيه فضل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم على غيرهم، وأنهم أعلم من غيرهم؛ لما امتازوا به من الصحبة ومشاهدة الوحي، وتلقي العلم مباشرة من النبي ﷺ مما جعل أقوالهم تَقدُم على من جاء بعدهم.

وفي مسألة التفضيل بين الخلفاء الأربعة، يقول: (خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قضاها في سمائه، وجمع عليه قلوب أصحاب نبيه ﷺ)[(٢)].

ويقول: (أفضل الناس بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم)[(٣)].

وهذا هو ما استقر عليه قول أهل السنة والجماعة.

---

(١) أورده البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٤٢).
(٢) أورده ابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريق الهكاري (ص: ١٨١).
(٣) أورده البيهقي في الاعتقاد (ص: ٣٦٨) (١/ ٤٤٢).

■ المطلب الثاني: أقوال الشافعي في الإمامة.

لا يختلف الإمام الشافعي عن السلف في اعتقادهم بالإمامة والسمع والطاعة، وعدم الخروج على الإمام، حيث يقول: (والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يُصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف...)[(١)]، وقال: (والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليه بالسيف)[(٢)].

وأما قول الزبيدي (١٢٠٥هـ): (وذهب الشافعي في القديم إلى أنه ينعزل)[(٣)]؛ أي: الحاكم إذا ظهر فسقه، فلا يصح نسبته إلى الإمام الشافعي؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

أولًا: الزبيدي في نقله هذا صرّح بأنه في مذهب الشافعي القديم، ومعلوم أن الشافعي له مذهبان، ولا يُعتمد في مذهبه إلا الجديد منه، ثم نقله بغير إسناد.

ثانيًا: أن الشافعي نفسه قد ثبت بقوله -كما تقدم- عدم الخروج بالسيف في (وصية الشافعي).

ثالثًا: أن أصحاب الشافعي قد نقل بعضهم الإجماع، والبعض الآخر قرر مسألة عدم الخروج، ومن أبرز أصحابه الذين نقلوا الإجماع الإمام المزني (٢٦٤هـ)، حيث قال: (وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى اللَّه عَجَلَّ كيما يعطف بهم على رعيتهم)[(٤)]، وهو أعلم الناس بقول الشافعي، وأكثر من صحبه في مصر التي كان فيها مذهبه الجديد، وقد قال الشافعي عنه: (المزني ناصر مذهبي)[(٥)]، وكذلك الإمام النووي (٦٧٦هـ)[(٦)]، وهو من أعلم الناس بمذهب الشافعي نقل الإجماع في ذلك،

---

(١) أخرجه الهكاري في اعتقاد الشافعي (ص: ١٦) تحقيق د. عبد اللَّه البراك.
(٢) المصدر السابق (ص: ١٨).
(٣) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٣٣).
(٤) شرح السنة (ص: ٨٧).
(٥) وفيات الأعيان (١/ ٢١٧)، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٩٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤٩٣).
(٦) فقال: (وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد=

فهل يغفل عن كلام الشافعي وهو من أكابر الشافعية وصاحب المجموع؟، بل خطّأ هذا الزعم ورده قائلا: (وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضًا: فغلط من قائله مخالف للإجماع)[(١)].

ومن أصحاب الشافعي الذين نقلوا الإجماع: أبو الحسن الأشعري (**٣٢٤هـ**)، حيث قال - في مرحلة رجوعه لمنهج السلف-: (وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل...)[(٢)].

وقال البغوي (**٥١٦هـ**): (وترك الخروج عليهم بالسيف إذا ظهر منهم حيف، أو سوء سيرة، وتنبيههم عند الغفلة، وألا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى بالصلاح لهم)[(٣)].

وبهذا يتضح عدم صحة ما نسب إلى الشافعي بجواز الخروج على الحاكم الفاسق.

❊ ❊ ❊

= تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٩).

(١) المصدر نفسه.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ١٦٨- ١٦٩).

(٣) شرح السنة للبغوي (١٣/ ٩٥)، وينظر لكلام ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٨).



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الرابع

عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ

- **المبحث الأول:** عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان باللَّه.
  - المطلب الأول: قوله في التوحيد.
  - المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات
- **المبحث الثاني:** أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان.
- **المبحث الثالث:** أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان.
- **المبحث الرابع:** أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة.
  - المطلب الأول: أقوال الإمام أحمد في الصحابة.
  - المطلب الثاني: أقوال الإمام أحمد في الإمامة.

❋ ❋ ❋


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الأول
عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان بالله

■ المطلب الأول: قوله في التوحيد.

يعتقد الإمام أحمد في توحيد اللَّه كما يعتقد أئمة السلف مستندين في ذلك على الكتاب والسنة وفهم الصحابة، ففي توحيد المعرفة والإثبات يعتقد بإفراد اللَّه -سبحانه- بالربوبية وصفات الكمال، وهذا يتضح من كلامه الذي قال فيه: (وأنه متى كان في ملكه ما لا يريده بطلت الربوبية؛ وذلك مثل أن يكون في ملكه ما لا يعلمه تعالى اللَّه علوًّا كبيرًا)[1].

وقال: (وقد خُلقت الجنة وما فيها، والنار وما فيها، خلقهما اللَّه ﷻ وخَلق الخلق لهما، لا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبدًا . . .

وخلق سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض، وبين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة عام، والماء فوق السماء العليا السابعة، وعرش الرحمن ﷻ فوق الماء)[2].

وأما منهجه في إثبات الصفات فهو إمام في هذا الباب، لا يختلف عن منهج السلف، ومن ذلك أنه قال: (ولا يوصف اللَّه بشيء أكثر مما وصف به نفسه ﷻ)[3].

وعن أبي بكر المروذي (٢٧٥هـ): سألت أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححه

(١) العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص: ١١٤).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨).
(٣) ذكر محنة الإمام احمد، حنبل بن إسحاق بن حنبل (ص: ٦٨).

أبو عبد اللَّه وقال: (تلقتها العلماء بالقبول، **تمر الأخبار كما جاءت**)[١]. وفي رواية الخلال: (قد تلقتها العلماء بالقبول، نسلم الأخبار كما جاءت، قال: فقلت له: إن رجلًا اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت؟ فقال: يُجفى، وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع؟ يُسلّم الأخبار كما جاءت).

وأما ما ورد في رواية حنبل عن الإمام أحمد أنه قال: (ونمرها كما جاءت بلا كيف، ولا معنى)[٢] فهي غلط على الإمام، ومخالفة للمحفوظ عنه، بل لما قرره -كما سيأتي- إضافة إلى أنها من مفاريد حنبل بن إسحاق[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وصِفُوا اللَّه بما وَصَفَ به نفسه، وانفوا عن اللَّه ما نَفاه عن نفسه)[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لم يزل اللَّه عالِمًا قادرًا، لا متى ولا كيف)[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لم يزل اللَّه عالمًا متكلمًا يعبد بصفاته غير محدودة ولا معلومة، إلا بما وصف به نفسه سميعًا، عليمًا، غفورًا، رحيمًا، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، فهذه صفات اللَّه وصف بها نفسه، لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد[٦]، كما استوى على العرش كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة إليه ﴿لَيْسَ

---

(١) أخرجه الخلال في السنة، رقم الأثر (٢٨٣)، وأورده عبد الغني المقدسي في عقيدته - مطبوع بعنوان: الاقتصاد في الاعتقاد - (ص: ٢١٨).

(٢) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٨).

(٣) ينظر لكلام ابن تيمية عن حنبل بن إسحاق في كتابه الاستقامة (١/ ٧٥)، وكلام الذهبي في السير (١٣/ ٥٢)، وابن القيم في مختصر الصواعق (ص: ٤٧٤).

(٤) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٨).

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ١٤١).

(٦) وقد ورد عنه نفي الحد، كما نقل ذلك أبو يعلى الفراء في كتاب الروايتين والوجهين - مسائل من أصول الديانات - (ص: ٥٤- ٥٥)، وليس هذا تعارضا، قال شيخ الإسلام: (فهذا الكلام من الإمام أبي عبد اللَّه أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يبين أنه نفى أن العباد يحدون اللَّه -تعالى- أو صفاته بحد، أو يُقدِّرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف،=

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لا تبلغه صفة الواصفين، وهو كما وصف نفسه، نؤمن بالقرآن محكمه ومتشابهه، كل من عند ربنا، قال اللَّه ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فاترك الجدل والمراء في القرآن، ولا تجادل ولا تمار، وتؤمن به كله، وترده إلى عالمه، إلى اللَّه، فهو أعلم به، منه بدأ وإليه يعود)[١].

وقد تميز الإمام أحمد أنه كثيرًا ما يثبت الصفة للَّه على وجه مفحم للمخالف الذي نفى الصفة[٢]، فيتقرر بذلك أمران:

الأول: إثبات الصفة. **الثاني**: الرد على المخالف.

ولتوضيح ذلك أضرب أمثلة، منها: ما رواه ابن بطة في الإبانة أنه قيل له: «كان اللَّه ولا قرآن؟ فأجاب: كان اللَّه ولا علم؟ فالعلم من اللَّه وله، وعلم اللَّه منه، والعلم غير مخلوق، فمن قال: إنه مخلوق، فقد كفر باللَّه، وزعم أن اللَّه مخلوق، فهذا الكفر البين الصراح)[٣].

وهذا الجواب رد وإثبات، إذ القرآن من علم اللَّه، فمن قال بأن كلام اللَّه أو القرآن مخلوق لزمه القول بأن علم اللَّه مخلوق.

ويوضح ذلك أكثر في موضع آخر، حيث يقول: (إذا أردت أن تعلم أنّ الجهمي لا يُقرّ بعلم اللَّه، فقل له: إن اللَّه -تعالى- يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا

= يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهه) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨). فمراد الإمام أحمد هنا (عدم إحاطة علم الخلق به، وبكيفية حدّه، فلا يستطيعون أن يحدوه ويصفوه على ما هو عليه، وهذا يختلف عن قول الجهمية؛ إذ مرادهم نفي الحد أن اللَّه لا يوصف بشيء؛ لأنه قال اللَّه بذاته في كل مكان.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى - الكتاب الثالث الرد على الجهمية - (المجلد الثاني/ ٣٣) برقم (٢٢٣).

(٢) فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثر تفصيلا، ينظر لكلام شيخ الإسلام في فضائل الأئمة الأربعة (ص: ١٠- ١١).

(٣) المصدر السابق (المجلد الثاني/ ٣٤) برقم (٢٢٣).

شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦].

وقال: ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

وقال: ﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ مِّنۡ أَكۡمَامِهَا وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فصلت: ٤٧].

ويقال له: تُقرُّ بعلم اللَّه هذا الذي أوقفتك عليه بالأعلام، والدلالات أم لا؟... فإن قال: ليس له علم، فقد كفر.

وإن قال: للَّه علمٌ مُحدثٌ كفرَ -أيضًا- حين زعم أن اللَّه قد كان في وقت من الأوقات لا يَعلمُ حتى أحدث له علمًا فَعَلِمَ.

وإن قال: للَّه -تعالى- علمٌ وليس بمخلوق ولا محدثٍ، رجع عن قوله كُلِّه، وقال بقول أهل السنة)[١].

ومثال آخر: وذلك في صفة اليدين، قال: (من زعم أن يداه نعماه كيف يصنع بقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] مُشدّدة)[٢].

وفي إثبات جملة من صفات اللَّه، يقول: (واللَّه -تبارك وتعالى- سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان[٣] لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم ويتحرك[٤]، ويسمع ويبصر وينظر، ويقبض ويبسط، ويفرح، ويحب ويكره ويبغض ويرضى، ويسخط ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ٣٠٥- ٣٠٦) تحقيق: د. دغش العجمي.
(٢) إبطال التأويلات (ص: ١٦٩).
(٣) الصواب: أن يقول الحي، وأما يقظان فلا يجوز وصفه -سبحانه- بهذه الصفة أو تسميته بهذا الاسم؛ لأن أسماء اللَّه وصفاته توقيفية.
(٤) لفظ الحركة من الألفاظ المجملة، لم يرد في الكتاب والسنة، والأولى: الوقوف على ما ورد. ينظر للاستزادة: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٥- ٥٦٨) الاستقامة (١/ ٧٠).

كيف شاء وكما شاء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، «**وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء**»، ويوعيها ما أراد. وخلق آدم بيده على صورته، والسماوات والأرضون يوم القيامة في كفه وقبضته، ويضع قدمه في جهنم فتزوى، ويخرج قوم من النار بيده، وينظر أهل الجنة إلى وجهه يزورونه فيكرمهم، ويتجلى لهم فيعطيهم، ويُعرض عليه العباد يوم الفصل والدين فيتولى حسابهم بنفسه لا يولي ذلك غيره...)[١].

وفي إثبات العلو والاستواء والعلم والقدرة، قيل له: (اللَّه فوق السماء السابعة على عرشه، بائن من خلقه، وعلمه وقدرته بكل مكان؟ قال: نعم)، وفي رواية: وعلمه في كل مكان؟. قال: نعم، على العرش وعلمه لا يخلو منه مكان)[٢].

■ المطلب الثاني: أقواله في توحيد العبادة وما ينافيه.

لا يسع في هذا المطلب استعراض جميع المسائل المتعلقة بتحقيق التوحيد، ولذا أكتفي بما يتيسر لي منها، وأبدأ وأقول: إن الإمام أحمد يعتقد كالأئمة المتقدمين بأن التوحيد هو إفراد اللَّه بالعبادة، ومما يؤكد ذلك قوله في مسألة: التوكل على اللَّه، حيث جاء أنه سُئل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف بالإياس من الخلق)[٣]. وهذا لا يعني أنه يدعو إلى ترك العمل وعدم بذل السبب، بل ثبت عنه أنه يحث على التجارة وينهى عن ترك العمل، حيث يروي ابنه عبد اللَّه فيقول: (سألت أبي عن قوم يقولون نَتَّكِل على اللَّه، ولا نكتسب، قال أبي: يَنْبَغِي للنَّاس كلهم أن يتوكلوا على اللَّه، ولكن يعودون على أنفسهم بِالْكَسْبِ، قَالَ اللَّه - تبارك وتعالى -: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] فهذا قد علم أنهم يكتسبون ويعملون)[٤].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٢٩).

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ١٥٩) [١١٥] واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٥) [٦٧٤] وأورده الذهبي في العرش (٢/ ٣١٦) [٢٢١]. وينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٤٢١)

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٤١٦).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد اللَّه (ص: ٤٤٨).

وعن محركات القلوب (الخوف، والرجاء، والحب) قال: (ينبغي أن يكون رجاؤه وخوفه واحدًا)[١].

وعن (الحب) قال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) قيل: لأبي عبد اللَّه -أحمد- ما الحب في اللَّه؟ قال: هو أن لا تحبه لطمع في دنياه)[٢].

وفي منعه لوسائل الشرك: كالتبرك الممنوع، قال علي بن عبد اللَّه الطيالسي: مسحت يدي على أحمد بن حنبل، ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر، فغضب غضبًا شديدًا، وجعل ينفض نفسه، ويقول: عمن أخذتم هذا؟ وأنكره إنكارًا شديدًا)[٣].

وعن مس جدار قبر النبي ﷺ وتقبيله جاء في المغني لابن قدامة (٦٢٠هـ)، أنه سئل الإمام أحمد عن التمسح بحائط قبر النبي ﷺ وتقبيله، فقال: (ما أعرف هذا. قال الأثرم (٢٧٣هـ): رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ يقومون من ناحية فيسلمون)[٤].

ويجب التنبيه أنه جاء في كتاب العلل أنه سئل الإمام أحمد (عن الرجل يمس مِنْبَر النَّبِيَّ ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذَلِك أَو نَحْو هَذَا يُرِيد بذلك التَّقَرُّب إلى اللَّه -جلّ وعز- فقال: **لا بأْس بذلك**)[٥].

فهذه الرواية شاذة ومعارضة برواية الأثرم (٢٧٣هـ) المعتمدة عند الحنابلة[٦]،

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٧٢) (٢/ ١٧٨).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٥٧).
(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٨).
(٤) المغني لابن قدامة (١/ ٧٩٥) ط: بيت الأفكار الدولية. الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٤٩٦)
(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد اللَّه (٢/ ٤٩٢).
(٦) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٧٩٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (١/ ٢١٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٢٤٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١/ ٦٤٧) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٤٩٦) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٥١٧) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ٤٤٢) الفوائد المنتخبات في شرح أخصر المختصرات (١/ ٦١٤) خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام (ص: ٢٣٥).

وهي التي اعتمدها القاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)، حيث قال: (إنما طريقة القربة تقف على التوقيف؛ ولهذا قال عمر رضي الله عنه في الحجر: «إني أعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك»[1]، وليس في هذا توقيف)[2]. **بل نقل البهوتي (١٠٥١هـ)** الاتفاق على منع التقبيل، وأنه من الشرك، حيث يقول: **(واتفقوا على أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من الشرك)**[3].

وبهذا يتضح عدم صحة رواية تقبيل القبر.

وسئل الإمام أحمد عن مس مقام إبراهيم ﷺ فقال: (لا يمسه)[4].

* * *

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب: ما ذكر في الحجر الأسود (١٥٩٧).
(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (١/ ٢١٥).
(٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٥١٧).
(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٢٥٨).

المبحث الثاني
أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان

قال -موضحًا اعتقاده بالأنبياء والرسل-: (والأنبياء حق، وعيسى بن مريم رسول اللَّه وكلمته)[١]. وقال أيضًا: (والتصديق بما جاءت به الرسل)[٢].

وقال في اليوم الآخر: (الصراط حق، والميزان حق، والأنبياء حق، . . . والإيمان بالحوض، والشفاعة، والإيمان بمنكر ونكير، وعذاب القبر، والإيمان بملك الموت يقبض الأرواح، ثم ترد في الأجساد في القبور، فيسألون عن الإيمان والتوحيد، والإيمان بالنفخ في الصور، والصور قرن ينفخ فيه إسرافيل . . .)[٣].

وفي اعتقاده بالقدر، قال: (ونؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره وحلوه ومره)[٤].

وقال: (ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة -لم يقبلها ويؤمن بها- لم يكن من أهلها الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: (لم)، ولا (كيف)، إنما هو التصديق والإيمان بها)[٥].

ومن عباراته الدقيقة ذات المعاني الشمولية في القدر، قوله: (القدر، قدرة اللَّه على العباد)[٦].

وعن أفعال العباد، سأله حنبل، فقال له: أفاعيل العباد مخلوقة؟ قال: نعم،

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٤٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٤٤).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٤٣).
(٥) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٧- ١٨).
(٦) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٧٢) (٢/ ١٥٥) [١٨٦٨]. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ٢٦٢) [١٨٧٩].

مُقدّرة عليهم بالشقاء والسعادة. قلت له: الشقاء والسعادة مكتوبان على العبد؟ قال: نعم، سابق في علم اللَّه، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من اللَّه ﷻ قال عبد اللَّه -أي: ابن مسعود-: «الشقي من شقي في بطن أمه»، وقال في موضع آخر: «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد بغيره[١]»[٢]، قال: وكتب اللَّه ﷻ على آدم أنه يُصيب الخطية قبل أن يخلقه. قلت: فأمر اللَّه ﷻ العباد بالطاعة؟ قال: نعم، وكتب عليهم المعصية لإثبات الحُجّة عليهم، ويعذِّب اللَّه العباد وهو غير ظالم لهم. وقال: قال: ليس شيء أشدّ على القدرية من قول اللَّه ﷻ: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وفي القرآن في غير موضع: إثبات القدر لمن تفهَّمه وتدبَّره)[٣].

وقد تضمن هذا الكلام تقرير مراتب القدر: (العلم، والكتابة، والخلق، والمشيئة).

* * *

(١) المحفوظ الوارد: (والسعيد من وعظ بغيره).

(٢) أخرجه مسلم كتاب القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٢٦٤٥)

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٣٦) (٨٨٥).

المبحث الثالث
أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان

وفي تعريف الإيمان ذكر عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (٢٧٤هـ)، أنه سأل أبا عبد اللَّه: (الإيمان قول، وعمل، ونية[١]؟ فقال: كيف يكون بلا نية؟ نعم، قول، وعمل، ونية، لا بد من النية، قال: النية متقدمة)[٢].

وقال في الزيادة والنقصان: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)[٣].

وقال في رسالة الحسن الربعي: (الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)[٤].

* * *

(١) قوله: (نية) يعني الإخلاص في القول والعمل. ينظر: شرح الطحاوية. صالح آل الشيخ (٢/ ٤٥).
(٢) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٧٩) (١٠٠٢).
(٣) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٠٠) (٢/ ١٦٢). .
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠).

المبحث الرابع
أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة

■ المطلب الأول: أقوال الإمام أحمد في الصحابة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ موضحًا عقيدته في الصحابة: (وخير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، نقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ لم يختلفوا في ذلك، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة: علي بن أبي طالب، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وطلحة كلهم للخلافة، وكلهم إمام، ونذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر: (كنا نعد - ورسول اللَّه ﷺ حي وأصحابه متوافرون- أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت)، ثم من بعد أصحاب الشورى: أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول اللَّه ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولًا فأولًا.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول اللَّه ﷺ القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعة ورآه، فهو من أصحابه، له الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظر، فأدناهم صحبة أفضل من القرن الذي لم يروه، ولو لقوا اللَّه بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه أفضل - لصحبتهم - من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير)[1].

■ المطلب الثاني: أقوال الإمام أحمد في الإمامة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة الإمامة والسلطان: «رأيت السنة معلقة بعثمان رَحِمَهُ اللَّهُ ورأيت

---

(١) أصول السنة (ص: ٤٢).

الفتنة **معلقة بالسلطان**»[١].

وعن أبي بكر المروذي، قال: (سمعت أبا عبد اللَّه، يأمر بكف الدماء، وينكر الخروج إنكارًا شديدًا)[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر)[٣].

وقال أيضًا: (ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق)[٤].

وله كلام كثير في التحذير من الخروج على الإمام، لا مجال لنقله هنا، ولعل ما نقلت فيه الكفاية[٥].

* * *

(١) أخرجه الخلال في السنة (١٢) (١/ ٨٢).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٨٧) (١/ ١٣١).

(٣) أصول السنة (ص: ٤٢)، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٠).

(٤) أصول السنة (ص: ٤٢)، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨١).

(٥) ينظر على سبيل المثال: ما جاء في رسالة الحسن الربعي التي نقلها ابن أبي يعلى في الطبقات (١/ ١٣١)، ورسالة محمد بن حميد الأندراب في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٩)، ومناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٢).

الخاتمة ونتائج البحث

أحمد اللَّه الذي أنعم بنعمته وعونه عليّ إتمام هذا البحث، وأضع خلاصة نتائج هذا البحث عبر النقاط الآتية:

١- الإمام أبو حنيفة لا يصح ما نسب له من الكتب سوى الفقه الأكبر، فهو مشهور نسبته له، مع عدم القطع بصحة كل ما فيه، ولا بأس من الاستئناس برواية أبي مطيع البلخي إذا كانت موافقة لما نقله عنه أصحابه الأثبات.

٢- يتفق الأئمة الأربعة في مصادر التلقي والاستدلال في العقيدة والدين، وهذا هو السبب في اتفاق معتقدهم.

٣- مذاهب الأئمة الأربعة مذاهب متكاملة على عقيدة واحدة لم تفصل بين العقيدة والفقه.

٤- هناك من ينتسب إلى الأئمة الأربعة في الفقه ويخالفهم في الأصول. وكثير من المتأخرين يظن أنهم غير مخالفين لهم.

٥- **هناك مسالك للمتكلمين فيما ينسبونه من أقوال مخالفة إلى الأئمة الأربعة،** وهي أربعة: المسلك الأول: أن ينسب إلى الإمام ما لم يقله. المسلك الثاني: الاعتماد على رسائل وكتب موضوعة على الأئمة. المسلك الثالث: أن يزيد على قول الإمام أو يتأوله بما يغير المعنى والمراد. المسلك الرابع: الاعتماد على روايات شاذة، مثل نسبة نفي نزول اللَّه إلى مالك.

٦- وافق أبو حنيفة السلف في جميع أبواب العقيدة إلا في مسألة الإيمان.

٧- النتيجة في مسألة الإرجاء عند أبي حنيفة: أن: المشهور عند المتقدمين والمتأخرين أنه يقول بالإرجاء وهو منقول بالأسانيد الصحيحة، وتبقى مسألة رجوعه عن الإرجاء كما حكاها ابن عبد البر، وابن أبي العز محتملة لكن غير

مقطوع بها .

٨- في مسألة الإمامة، أبو حنيفة كان يرى السيف وهذا منقول عنه من غير واحد، لكن الصحيح أنه رجع عن قوله، كما هو في الفقه الأكبر - الأبسط - وقول الطحاوي، بل نقل الإجماع عند الأحناف على عدم الخروج على الإمام الفاسق .

٩- الإمام مالك كان موافقًا للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة .

١٠- لا يصح ما نسب للإمام مالك أنه نفى صفة النزول .

١١- الإمام الشافعي كان موافقًا للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة، ولا صح أنه يرى جواز الخروج على الإمام الجائر لما ثبت من كلامه وإجماع أصحابه .

١٢- الإمام أحمد موافق للسلف في جميع أبواب العقيدة .

١٣- لا يصح ما نسب للإمام أحمد أنه يرى جواز التبرك بقبر النبي ﷺ وتقبيله أو التمسح بجداره .

١٤- تميز الإمام أحمد أنه كثيرًا ما يثبت الصفة للَّه على وجه مفحم للمخالف الذي نفى الصفة .

التوصيات: أوصي بالآتي :

١- أن يرجع الباحثون إلى الأقوال الصحيحة للأئمة الأربعة .

٢- بذل الجهد في بحث أقوال الأئمة الأربعة .

٣- تعريف الناس بعقائد الأئمة الأربعة الصحيحة وإظهارها مع بيان خطورة الانتساب إليهم في الفقه دون الأصول .

هذا وأسأل اللَّه أن يجعله عملًا صالحًا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وصلى اللَّه وسلم على نبيه وأصحابه أجمعين .

❊ ❊ ❊

وبهذا ينتهي الكتاب، والحمد للَّه على الإتمام، والصلاة على محمد سيد الأنام، وأهله الكرام، وأصحابه العظام.

كان الفراغ من كتابته في مساء الجمعة ١٤/ ١/ ١٤٤١هـ المدينة النبوية.

* * *



مراجع متخصصة في الموضوع

في الختام أذكر الكتب والأبحاث التي سبقت هذا الكتاب في التأليف عن الأئمة الأربعة من باب إثبات السبق لهم، والفائدة للقاري، وهي على النحو الآتي:

١- كتاب منازل الأئمة الأربعة، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم السَّلَمَاسي (٥٥٠هـ) بتحقيق: د. محمود بن عبد الرحمن قدح، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ.

٢- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ) طبعة مكتبة القدسي، القاهرة، ط: ١٣٥٠هـ.

٣- فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة، ويليه: فصل في اشتراط حفظ القرآن للمجتهد، وفصل آخر: في مدارك الكراهة، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: فواز محمد العوضي، (طبع في الكويت)، ط الأولى: ١١/ ١٠/ ١٤٣٣هـ.

٤- اعتقاد الأئمة الأربعة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الاستقامة، مصر، ط الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٤م.

٥- أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، أ.د. ناصر بن عبد اللَّه القفاري، مكتبة الرشد، ط الأولى: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٦- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي، دار ابن عفان، ط الأولى: ١٤٢٠هـ.

٧- براءة الإمام أحمد من التفويض وكشف دعوى الحنابلة الجدد، علاء إبراهيم عبد الرحيم، مركز السلف للبحوث والدراسات.

٨- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس، دار الصميعي، ط الثانية: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩- منهج الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات العقيدة، د. سعود بن عبد العزيز الدعجان، دار الآثار، مصر، ط الأولى: ١٤٢٧هـ.

١٠- منهج الإمام الشافعي في العقيدة، د. محمد بن عبد الوهاب العقيل، أضواء السلف، الرياض، ط الثانية: ١٤٢٥هـ.

١١- اعتقاد الإمام الشافعي من نصوص كلامه وإيضاح أصحابه، د. عبد اللَّه بن عبد العزيز العنقري، دار التوحيد، الرياض، ط الأولى: ١٤٣٨هـ.

١٢- كتاب التوحيد في ضوء عقيدة الإمام الشافعي، سفيان عبد العزيز قاضي، دار منار التوحيد، المدينة المنورة، ط الأولى: ١٤٤٠هـ.

١٣- الرسائل والمسائل المنسوبة للإمام الشافعي (جمعًا ودراسة) مهنا سالم سعيد مرعي، تكوين، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣٨هـ.

١٤- أصول الدين عند إمام أهل السنة، أحمد بن محمد بن حنبل، عبد اللَّه بن سليمان بن حمد الجاسر، رسالة علمية -دكتوراه- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٧هـ.

١٥- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، د. عبد اللَّه بن سلمان الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط الثانية: ١٤١٦هـ.

١٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل العقدية برواية حرب بن إسماعيل الكرماني - جمع ودراسة- فاطمة بنت عبد اللَّه بن مرشد المنصور، رسالة علمية (ماجستير) جامعة القصيم.

١٧- تقريرات الإمام أحمد بن حنبل في مسائل الإمامة العظمى -جمعًا ودراسة- محمد إبراهيم عبد القادر محمد محمود، (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢١-٨-١٤٣٨هـ.

١٨- موقف الإمام أحمد بن حنبل من الزنادقة والجهمية، عيسى يوجار مصطفى، (ماجستير) جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٦هـ).

المخطوطات:

- (جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي) [نسخة مصورة مكتبة المسجد النبوي برقم (٦٧- ٨٠)].

- (جزء فيه أجوبة في أصول الدين) للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج، [نسخة خطية بمكتبة الجامعة الإسلامية، رقم (٢٢٦٠٧٧).

- نسخة مخطوط مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعنوان: وصية أبي حنيفة لابنه حماد مصورة محفوظة في المجموع (٩٥٣٣/ ٣).

- نسخة مخطوط مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعنوان: وصية أبي حنيفة لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي البصري مصورة محفوظة في المجموع (٩٥٣٣/ ٣).



فهرس المصادر والمراجع العامة

- **الأئمة الأربعة**، مصطفى الشكعة، دار الكتاب المصرية، القاهرة، دار الكتب العلمية اللبنانية، بيروت، ط الثالثة: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى (١٢٠٥هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **الآثار الواردة عن السلف في الإمام أبي حنيفة - دراسة عقدية نقدية -** د. محمد بن عبد العزيز الشايع، بحث بمجلة جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، رقم النشر (٣٨٠٣٠٦٠١١٣).
- **أحكام القرآن**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأول: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **أحكام القرآن للشافعي** - جمع البيهقي أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط الثانية: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- **الأشاعرة في ميزان أهل السنة**، فيصل بن قزاز الجاسم، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، دولة الكويت، ط الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- **أصول الدين**، الإمام أبو اليسر البزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **أصول العقيدة**، أ. د. محمود عبد الرازق الرضواني، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ط الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- **الأطوار العقدية في المذهب الأشعري**، أ. د. عبد اللَّه بن دجين السهلي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- **اعتقاد الإمام الشافعي**، علي بن أحمد، أبو الحسن، الهكاري (٤٦٨هـ)،

تحقيق: عبد اللَّه بن صالح البراك، دار الوطن، سنة١٤١٩هـ.

- **الأم،** محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، بدون تاريخ للطبع.
- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف،** علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٨٨٥هـ) تحقيق: رائد بن صبري، بيت الأفكار الدولية، ط: ٢٠٠٤م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه،** أبو عبد اللَّه بدر الدين محمد بن عبد اللَّه بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،** علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط الأولى: ١٤٢٦هـ.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام،** شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ٢٠٠٣م.
- **تاريخ بغداد (مدينة السلام)،** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **التاريخ المعتبر في أنباء من غبر،** مجير الدين العليمي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي (٩٢٨ هـ) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين إشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١١م.
- **تبيض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة،** السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمود محمد محمد حسن نصار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللَّه المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ) تحقيق: ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب ط: ١٩٨٣م، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.
- **تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- **التسعينية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨ هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **التقريرات الكلامية لشراح المقدمة العقدية لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة-**، عمّار بن سعيد بن طوق المرّي، مكتبة أهل الأثر، ط الأولى: ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- **التلازم بين العقيدة والشريعة**، د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط الأولى: ١٤١٢هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط: ١٣٨٧ هـ.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، أيضًا للعلّامة عبد الرّحمن بن يحيي المُعَلِّمِيّ اليَماني (١٣٨٦هـ) تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد أجمل

الإصلاحي، دار عالم الفوائد ضمن آثار الشيخ المعلمي، ط الأولى: ١٤٣٤هـ.

- **التوحيد وإثبات صفات الرب** عَزَّ وَجَلَّ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ) تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، ط السادسة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **توضيح العقيدة الإسلامية**، د. أحمد بن عبد العزيز القصير، مدار الوطن، ط الثانية: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.
- **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ) تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية - السعودية / الرياض، ط الثانية: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **خلاصة المعتمد وبداية المختص بفن المعتقد**، أ.د لطف اللَّه خوجه، ط الأولى: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- **الرد على الجهمية**، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد اللَّه البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية**، د. عبد اللَّه بن عبد الرحمن الجبرين، دار الصميعي، ط الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- **رد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط الثانية: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **الرسالة**، الشافعي أبو عبد اللَّه محمد بن إدريس (٢٠٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر - المكتبة العلمية، بيروت، بدوت تاريخ طبع.
- **رسائل في العقيدة**، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض،

ط الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- **الزهد**، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- **شرح العقيدة الطحاوية**، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد اللَّه بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- **شرح العقائد النسفية**، سعد الدين مسعود بن عمر النسفي (٧٩١هـ)، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

- **الشامل في أصول الدين**، إمام الحومين أبو المعالي عبد الملك بن عبد اللَّه الجويني الشافعي (٤٧٨هـ) عبد اللَّه محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، توزيع مكتبة: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- **شرح العقيدة الطحاوية**، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، تحقيق وعناية: عادل بن محمد رفاعي، مكتبة دار الحجاز، مصر، ط: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

- **شرح العقيدة الأصبهانية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: د. محمد بن عودة السعويّ، مكتبة دار المنهاج، الرياض. ط الأولى: ١٤٣٠هـ.

- **الصفدية**، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)

تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الثانية: ١٤٠٦هـ.

- **ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة،** د. سعود بن سعد العتيبي، مركز التأصيل، جدة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- **طبقات المعتزلة،** أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنه ديفلد - فلزر، مؤسسة الريان، لبنان، ط: ٢٠٠٩م.
- **طبقات الحنابلة،** أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- **طبقات الحنابلة،** أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، ط: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **طبقات الفقهاء الشافعية،** عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ) تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
- **طبقات الشافعية الكبرى،** تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤١٣هـ.
- **العبر في خبر من غبر،** شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **العقيدة الإسلامية وتاريخها،** د. محمد أمان الجامي، دار ابن رجب، ط الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **العقيدة الطحاوية،** أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ) شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الفرق الكلامية،** أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد اللَّه البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (٤٢٩هـ) تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **الكامل في التاريخ**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (٦٣٠هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **كتاب الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، ط: ١٤٠٩هـ.
- **كتاب الإيمان «ومعالمه**، وسننه، واستكماله، ودرجاته»، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد اللَّه الهروي البغدادي (٢٢٤هـ) تحقيق: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **كتاب العلل ومعرفة الرجال**، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: وصي اللَّه بن محمد عباس، دار القبس، المملكة العربية السعودية، ط الثانية: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
- **كشاف القناع عن متن الإقناع**، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ) تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات**، للشمس السلفي الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، ط الثانية: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة**، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط الأولى: **١٤١٢**هـ.
- **المختصر في العقيدة**، أ. د. خالد المشيقح، الرشد، الرياض، ط الثالثة: **١٤٣٤**هـ.
- **المدخل لدراسة العقيدة**، د. إبراهيم بن محمد البريكان، دار السنة، دار ابن عفان، ط الخامسة: **١٤١٨**هـ - **١٩٩٧**م.
- **مدخل لدراسة العقيدة**، د. عثمان ضميرية، مكتبة السوادي، ط الأولى: **١٤٢٥**هـ - **٢٠٠٥**م.
- **المدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية**، د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، دار ابن الجوزي، ط الأولى: **١٤٣٩**هـ.
- **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد اللَّه**، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط الأولى: **١٤٠١**هـ **١٩٨١**م.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح [٢٠٣هـ - ٢٦٦هـ]** أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند، ط الأولى: **١٤٠٨**هـ - **١٩٨٨**م.
- **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض اللَّه بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الأولى: **١٤٢٠**هـ - **١٩٩٩**م.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، **١٤٢٥**هـ - **٢٠٠٢**م.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الأولى: **١٤٠٠**هـ.

- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي القاسم البغوي،** أبو القاسم البغوي المعروف بابن بنت منيع، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى: ١٤١٣- ١٩٩٣م.
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد،** إبراهيم بن محمد بن عبد اللَّه بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (٨٨٤هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، ط الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **مجموع فيه ثلاث رسائل (١- الصراط المستقيم في اثبات الحرف القديم للإمام ابن قدامة المقدسي ٢- اثبات اليد للَّه سبحانه للإمام الحافظ الذهبي ٣- اعتقاد الامام ابي عبد اللَّه محمد بن ادريس الشافعي جمع الامام ابي الحسن الهكاري)** تحقيق: د. عبد اللَّه بن صالح البراك، دار الوطن، ط الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **المبسوط،** محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- **مشكل الحديث وبيانه،** محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (٤٠٦هـ) تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية: ١٩٨٥م.
- **معجم السفر،** صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد اللَّه عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- **مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز (١٤٢٠هـ) أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، دار القاسم، ط الأولى: ١٤٢٠هـ.

- **المخالفات العقدية في شروح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني** (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية) مالك عبد اللَّه جوف (١٤٣٦هـ).
- **المختصر من علم الشافعي ومن معنى قوله**، إسماعيل المزني (٢٦٤هـ) تصحيح وتعليق: أبي عامر عبد اللَّه شرف الدين الداغستاني، دار مدارج، السعودية، ط الأولى: ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- **المدارس الأشعرية دراسة مقارنة**، د. محمد بن محمد الشهري، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- **المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين** للقاضي أبي يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ) (مسائل من أصول الديانات) تحقيق: أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، ط الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين** للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء المالكية أئمة المذهب المتقدمين**، مريم بنت عبد اللَّه سعيد باقازي، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- **المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الشافعية أئمة المذهب**، عزيزة بنت مبارك الكلباني، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- **المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الحنابلة أئمة المذهب**، د. حمود بن إبراهيم بن حمود السلامة، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- **المسامرة بشرح المسايرة**، كمال الدين محمد بن محمد، المعروف بابن الشريف، القدسي، الشافعي (٩٠٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر. بدون تاريخ طبع.
- **المطالب المفيدة في مسائل العقيدة**، د. طارق بن سعيد بن عبد اللَّه القحطاني، الناشر المتميز، الرياض، دار النصيحة، المدينة المنورة، ط الأولى: ١٤٣٩هـ -

٢٠١٧م.

- **معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني**، تحقيق أ.د. سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط الأولى: ١٤٣٥هـ.
- **معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها**، د. الدكتور: ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، طالأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- **المغني لابن قدامة**، أبو محمد موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (٦٢٠هـ) مكتبة القاهرة، بدون طبعة.
- **المغني لابن قدامة**، أبو محمد موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (٦٢٠هـ) تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، بيروت، الرياض، ط: ٢٠٠٤م.
- **مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين**، د. محمد قاسم عبده الحارثي، رسالة دكتوراه من جامعة الدراسات الإسلامية في باكستان.
- **مناقب الإمام الشافعي**، فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين (٦٠٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **مناقب الإمام أحمد**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق: د. عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط الثانية: ١٤٠٩هـ.
- **مناهج المحدثين في نقد الروايات التأريخية**، الدكتور إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، دار القلم، دبي، ط: ٢٠١٤م.
- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- **مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية في العصر الحديث**، د. أحمد قوشتي، مركز التأصيل، ط الأولى: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- **المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد**، عبد اللَّه بن صوفان القدومي الحنبلي (١٣٣١هـ) تحقيق: علي آل جروان، دار الرياحين،

بيروت، ط الأولى: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

- **موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة**، دار التوحيد، ط الأولى: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى: ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
- **نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**، أَبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ (١٤٢٢هـ)، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ط الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **النقد التيمي للمنطق**، دراسة وتقريب، أ.د. سعود بن عبد العزيز العريفي، تكوين، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط الأولى: ١٤٤٠- ٢٠١٩م.
- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد اللَّه الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبع سنة: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى: ١٩٩٤م.

❋ ❋ ❋

فهرس المحتويات

❊ ❊ ❊